

الفصل الرابع

البديل الفلسطيني لأوسلو

ملاحظة المحرر من دورية الدراسات العربية، المجلد ٢٢، العدد ٣، ص ١، صيف ٢٠٠٠ م.

مع اقتراب مفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والسلطة الوطنية الفلسطينية، فإن خلفية كل منهما قد أصبحت دقيقة. وقد شعر المحررون في دورية الدراسات العربية أن قراءها سوف يستفيدون من الحجج السرية في المذكرة التالية، والتي قُدمت إلى المبعوثين الفلسطينيين إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط في أول ديسمبر ١٩٩٢ م، وقد كتب المذكرة «فرانسيس بويل»، أستاذ القانون الدولي المعروف والمحترم في جامعة إلينوى. لقد اطلع المحرر على وثيقة «بويل» من خلال مقال في مجلة «اينكو يري» كتبه «بلال الحسن» عضو المجلس الوطني الفلسطيني والصحفي المعروف ونشر في ربيع ١٩٩٤ م، وقد أشار «الحسن» إشارة واضحة إلى التحول الحاكم بفضل المشورة القانونية للأستاذ «بويل». إن «بويل» في مذكرته قد وصل إلى مسافة بعيدة في نصح الوفد الفلسطيني فيما يتعلق بالخدع القانونية المتعددة التي دبرتها الإدارة الأمريكية، ولو كانت نصحية «بويل» قد اتبعت ربما كان بوسع السلطة الوطنية الفلسطينية أن تتنزع من خلال المفاوضات تسوية أقوى بكثير لصالح الشعب الفلسطيني. وتنتشر دورية الدراسات العربية وثيقة «بويل» كاملة، والتي تبدأ بصفحة ٢، دون تعليق.

مذكرة قانونية:

١ ديسمبر ١٩٩٢م

من البروفيسور فرانسيس بويل إلى الممثلين الفلسطينيين في مفاوضات السلام
في الشرق الأوسط .

الموضوع : الاتفاق المؤقت والقانون الدولي

الأصدقاء الأعزاء

أولاً: مقدمة

المهمة

١ - منذ خمسة أسابيع دعاني الدكتور حيدر عبدالشافى رئيس الوفد الفلسطينى للقدوم إلى واشنطن العاصمة للتشاور معه حول العديد من المسائل القانونية المتصلة بما يسمى بـ«الاتفاق المؤقت» . وقد قضيت أسبوعين فى اجتماع عاصف مع الكثيرين منهم بما فى ذلك الدكتور عبد الشافى ، وردا على الكثير من أسئلتكم حول مختلف المسائل المتصلة بالاتفاق والقانون الدولي . وقد تفضل الدكتور عبد الشافى وطلب منى أن أقدم له رأياً قانونياً رسمياً يحاول أن يطور ويبلور موقفاً موحداً حول هذه القضايا لأعضاء الوفد للنظر . وبالإضافة إلى ذلك فقد أخطرت أن هذا سوف يقدم إلى القيادة السياسية للشعب الفلسطينى فى تونس ؛ لكى تبحثه أيضاً . وهذه المذكرة القانونية هدفها الوفاء بالطلب الذى قُدم إلى من الدكتور عبدالشافى وكذلك من عدد كبير من أعضاء الوفد .

تحليل الموقف

٢ - أعددت هذه المذكرة على أساس الأسئلة التى قدمتموها لى خلال هذين الأسبوعين ، وسوف أحاول أن أجمع فى سياق واحد نصيحتى التى قدمتها لكل واحد فيكم فى مذكرة واحدة ، وأرجوكم أن تفهموا أن هذه هى مجرد أفكار مبدئية حول الاتفاق المؤقت . وبالنظر إلى المهلة المقررة لتقديم المذكرة والتزاماتى التعليمية

فلم يكن لدى فرصة للغوص فى بحث أكاديمى لأى من هذه النقاط، وكذلك فإن وافقتم معى فإن كل هذه النقاط التى أثيرها هنا سوف تكون بحاجة إلى أعمال تفكيركم خلال البحث والمداوات اللاحقة .

٣- وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك مناقشات خاصة بين العديدين منكم وأعضاء فريق التفاوض الإسرائيلى خلال المناقشات الرسمية وغير الرسمية، ولم يكن لى حظ الاستفادة من أى من هذه المناقشات الشخصية، كذلك كانت لكم مناقشات مع الممثلين الرسميين للحكومة الأمريكية التى لم يكن لى حظ المشاركة فيها أيضاً، وكل ما يمكن أن أفعله هنا هو أن أعلق على الوثائق التى قدمتموها إلى بالنظر فيها وتقديم رأى بصفى أستاذاً للقانون الدولى ومحامياً دولياً ممارساً، وكذلك محامياً معتمداً فى نقابة المحاماة الأمريكية طوال الخمس عشرة سنة الماضية .

لا يجب الثقة فى التعهدات الشفوية الإسرائيلية الأمريكية

٤- ما أخبركم به شفاهة الأمريكيون والإسرائيليون شىء، والوثائق شىء آخر تماماً. وهناك فجوة كبيرة بين الاثنين، وخبرتى كمحام ممارس فى القانون الدولى لمدة خمس عشرة سنة خلت، أن أى تعهدات شفوية لا توضع فى صورة مكتوبة لا قيمة لها ولا يمكن الوفاء بها، وكما رأينا فى بداية هذه المفاوضات، فإن الإسرائيليين لم يفوا بالتعهدات الواردة فى خطابات الدعوات والتطمينات إلى مفاوضات ثنائية ومباشرة مع الشعب الفلسطينى . ولم يصر الأمريكيون على أن يعرف الإسرائيليون وينفذوا التزاماتهم التى التزموا بها كتابةً للأمريكيين بمفاوضات مباشرة ثنائية مع الفلسطينيين .

الخداع الأمريكى والعنصرية

٥- ولما كانت تلك هى القضية، بلا شك، فسوف نواجه وقتاً صعباً حتى يمكن أن نحمل الإسرائيليين والأمريكيين على الوفاء بأى التزام قد قطعوه على أنفسهم كتابة بشأن الاتفاق المؤقت . ناهيك عن التسوية فى النهاية . ولهذا السبب يجب أن أحذركم، لكى تكونوا متبهين إزاء أى شىء أخبركم به الإسرائيليون والأمريكيون شفاهة، بأنهم غير مستعدين لوضع هذا التعهد كتابة . صحيحاً أن معظم الأمريكيين

المتصلين بما يعرف بعملية السلام ينظرون - بلا شك - إلى هذه العملية من منظور إسرائيلي وليس من منظور فلسطيني؛ لذا فإنهم لا يمكن مطلقاً ببساطة - أن يكونوا أمناء في السلام.

ثانياً: رؤية استراتيجية للاتفاق الانتقالي (المؤقت)

٧- يجب أن ترفضوا منهج كامب ديفيد، لكن تحت اسم الآخر، وعلى سبيل المثال فقد فحصت بعناية الوثيقة المعنونة: «محاضر اجتماع بوزارة الخارجية الأمريكية في ٢١/١٠/١٩٩٢م»، يتضح من هذه الوثيقة أن كل المشاركين الأمريكيين ينظرون لعملية السلام وهذا الاتفاق المؤقت على أنهما مستخلصان من اتفاقيات كامب ديفيد وإطارها، بعبارة أخرى فإن الأمريكيين يتفقون تماماً ويدعمون الرؤية الاستراتيجية الأساسية، والمنهج الذي يتخذه الإسرائيليون نحو المفاوضات.

٨- ولذلك فإن الأمريكيين يدعونك لأن تسير في حديقة كامب ديفيد التي توصل إلى حكم ذاتي للشعب، وربما - في أحسن الحالات - حكم ذاتي للأرض، كما تعلمون جيداً فإن «بيجن» رئيس الوزراء الإسرائيلي ذكر أن اتفاقيات كامب ديفيد تطالب بحكم ذاتي للسكان وليس بحكم ذاتي للأرض، وقد رفض تفسير كامب ديفيد هذا رفضاً قاطعاً من جانب الرئيس «كارتر». ومع ذلك فإنه من الواضح من قرارات هذه المحاضر أن الرسميين المشاركين في هذه المفاوضات ينظرون للاتفاق المؤقت على أنه لا يشمل الحكم الذاتي للسكان، وإنما الحكم الذاتي للأرض في التسوية النهائية ولكن لا شيء أكثر من ذلك.

٩- صحيح أن البعض قد يفسر اتفاقيات كامب ديفيد بنفس طريقة بيجن وليس كارتر، ويهدف إلى تصوير الموقف على أنهم يعملون لكم معروفاً باقتراحهم أنه يمكن أن تحصلوا على «حكم ذاتي للسكان» الآن و«حكم ذاتي للأرض» فيما بعد. بالطبع هذا الاقتراح الآن مثير وغير مقبول ومهين. إنكم لم تكونوا أطرافاً في اتفاقيات كامب ديفيد، ولا مفاوضات لينفوتش اللاحقة عليها، ومن ثم فإنكم لستم ملتزمين بها بأي شكل.

يجب ألا تعتمدوا أو تعملوا على بعض الروابط المكتوبة بين الاتفاق المؤقت والتسوية النهائية لحماية شعبكم وأرضكم .

١٠ - إذا كانت اتفاقيات كامب ديفيد تشكل سابقة من أى نوع فإننى أشك شكاً عميقاً فى أنكم ستوصلون إلى تسوية نهائية على الإطلاق . فقد طالبت اتفاقيات كامب ديفيد بالربط بين اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وبين إطار الحكم الذاتى للفلسطينيين . وقد اجتهد المصريون كثيراً لإحداث هذا الربط ؛ لكى يتجنبوا الظهور بمظهر من أبرم السلام منفصلاً بين إسرائيل ومصر على حساب الفلسطينيين ، ومع ذلك فإنه بعد تنفيذ اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية لم يعر الإسرائيليون أى اهتمام لهذا الربط ، رغم اللغة الواضحة التى صيغ بها ولم تصل مفاوضات «لينوفيتش» إلى نتيجة ؛ لأن الإسرائيليين أحبطوها . وأخيراً انتهت مفاوضات لينوفيتش نهاية تامة بعد أن خسر كارتر انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠م ، كان ذلك منذ اثنى عشر عاماً .

١١ - واليوم فإن الحكومة الأمريكية قد عادت مرة أخرى لا لكى تجدد عملية السلام ، ولكن لأن التعنت الإسرائيلى وسياسات انتخابات الرئاسة الأمريكية أديا إلى أن تكون هناك فترة بين ١٢ - ١٦ سنة أو حتى عشرين عاماً تفصل بين الاتفاق المؤقت والتسوية النهائية ، بصرف النظر عما تقوله الوثائق عن الربط بين الآخرين ، فإذا كان الإسرائيليون يعرفون طريقهم إلى مؤيديهم فى الأحزاب الديموقراطية والجمهورية وفى الكونجرس الأمريكى ، فإنك لا ترى مطلقاً التسوية النهائية ؛ ذلك أن الإسرائيليين بمساعدة الأمريكيين سوف يقومون ببساطة بإجهاض وقتل وتأخير أو تأجيل التسوية النهائية ، بينما هم يستمرون فى قتل شعبكم وسرقة أراضيكم ودفع من تبقى منكم إلى خارج مسكنه . يجب أن تتفاوض على الاتفاق المؤقت كما لو كان تسوية نهائية .

ولهذا السبب فإن الخلاصة التى توصلت إليها هى : يجب عليكم أن تتفاوضوا وأن تضعوا مشروع الاتفاق المؤقت كما لو كان اتفاقاً نهائياً .

١٢ - ومعنى ذلك أنكم يجب أن تعدوا مسودة الاتفاق وأتم على علم كامل وتوقع تام بأن شعبكم قد يتعين عليه أن يتعايش معها لفترة طويلة بصرف النظر عما

تقوله الوثيقة حول بعض صور الربط مع التسوية النهائية . وهذا يتطلب أنه وفي ظل أى اتفاق مؤقت يجب عليكم حماية مطالبكم حماية مطلوبة بموجب القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وكذلك حماية حقوقكم وفق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م ضمن اتفاقيات أخرى . يضاف إلى ذلك أنه يجب أن تضعوا فى الاتفاق المؤقت آلية تكفل للحكومة الانتقالية الفلسطينية أن تنضج فى إطار سيادة معترف بها دولياً عبر فترة زمنية محددة بصرف النظر عما تفعله إسرائيل .

يجب أن تكونوا قادرين على بناء دولتكم من أرض وشعب وفق الاتفاق المؤقت .

١٣ - بعبارة أخرى ، ووفق أحكام الاتفاق المؤقت ، يجب أن تكونوا قادرين على بناء دولتكم من الأرض والشعب ، والطريقة الوحيدة التى يمكن أن يتم بها ذلك هو التأكد من أن الحكومة الانتقالية لها متطلبات تشريعية مستقلة . فإذا كان لها مثل هذه السلطات ، فإنه وخلال فترة زمنية ستكون هذه الحكومة قادرة على النضج التدريجى فى إطار سيادة قانونية معترف بها دولياً للشعب والأرض فى فلسطين . ولكن بدون جهاز تشريعى وسلطات مستقلة ، فإن الحكومة الانتقالية لن تكون أكثر من ذراع إدارى مدنى لجيش الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية ، مهمته أن يقوم بالأعمال القذرة التى يحددها له الجيش الإسرائيلى ، وهى قمع الشعب الفلسطينى . ودون وجود جهاز وسلطات تشريعية مستقلة ، فإن الحكومة الانتقالية ستكون فى وضع تقمع فيه الشعب الفلسطينى الذى سوف يعارض بلا شك هذا الاتفاق المؤقت المنقوض والمدمر .

ثالثاً: يجب أن تتابعوا مطالبكم وفق القرار ٢٤٢ كجزء من الاتفاق المؤقت.

تهدف الاستراتيجية الأمريكية إلى عقد سلام منفصل بين إسرائيل وكل من الأردن وسوريا ولبنان على حساب الفلسطينيين .

١٤ - ووفق أى اتفاق مؤقت ، يجب أن تجعلوا من الواضح للغاية أن الاتفاق المؤقت لا يلبى أحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وإلا فإن الإسرائيليين سوف يردون بأن الاتفاق المؤقت نفسه عندما يقترن باتفاقيات سلام مع الأردن وسوريا ولبنان

يمكنه بشكل جماعي أن يفى بأحكام هذا القرار . ويجب أن نفترض لغرض هذا التحليل أن الحكومة الأمريكية سوف تتوسم لإبرام شكل من أشكال الاتفاق بين إسرائيل وسوريا ، حيث يبدو أنه يجري العمل الآن بشأنه ، وكما نعلم فإن اللبنانيين سيعملون أى شىء يطلب السوريون منهم عمله ، ومن ثم فإن بقية المذكرة لن تتناول فيما يتعلق بسوريا ولبنان ، ولكن الأردن مشكلة خطيرة .

١٥ - من الواضح أيضاً أن الحكومة الأمريكية تتوسط لإبرام اتفاق بين إسرائيل والأردن لعقد اتفاقية سلام بينهما . ورأى أن الإسرائيليين قطعاً وقد يكون الأمريكيون أيضاً ، يرون أن إبرام اتفاقية سلام أردنية/ إسرائيلية ، يماثل إبرام اتفاقية سلام مصرية/ إسرائيلية ، وهو سلام منفصل ، إسرائيل والأردن على حساب الشعب الفلسطيني .

١٦ - والمنهج الإسرائيلي - الأمريكي يبدو أنه سوف يبرم صفقة مع الأردن ومن ثم تعمل الدول الثلاث معاً لتقديمها للفلسطينيين باعتبارها أفضل ما يمكن عمله فى الظروف الراهنة ، على أساس خُذ أو اترك . وفى هذا الصدد تذكروا أن الملك عبد الله والسلطات الصهيونية قد اتفقوا سراً على اقتسام الأرض الفلسطينية بينهم منذ ١٩٤٨ م ، ويبدو لى أن ترتيباً مماثلاً بين إسرائيل والأردن بمساندة كاملة من الحكومة الأمريكية هو قيد الدراسة الآن ، ولهذا السبب يجب أن تكونوا حذرين فى صياغة الاتفاق المؤقت بطريقة يكون فيها واضحاً أن اتفاقية السلام الأردنية / الإسرائيلية بالإضافة إلى الاتفاق المؤقت لا يلبيان أحكام القرار ٢٤٢ مرة أخرى ، نحن نستبعد السوريين واللبنانيين لأغراض هذا التحليل ، وهذه النتائج أصبحت واضحة تماماً من تحليل القرار ٢٤٢ نفسه .

يجب أن يتناول الاتفاق المؤقت اللغة المراوغة للقرار ٢٤٢ .

١٧ - ليس هناك أى غرض أو هدف يرجى من الاسترسال فى التاريخ المؤسف لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م الذى أثق أنكم على وعى به . ولكنى بدلاً من ذلك سوف أناقش آثار الاتفاق المؤقت وفق القرار ٢٤٢ ، ولهذا الغرض انصرف إلى التركيز فى هذا التحليل على الفقرة (١) من القرار ٢٤٢ ، التى تنص على ما يلى :

١- يؤكد أن تنفيذ مبادئ الميثاق تتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط،
والذى سوف يتضمن تطبيق المبدأين التاليين معاً:

أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت فى النزاع الأخير .

ب) إنهاء الدعاوى أو حالة الحرب واحترام السيادة والسلامة الإقليمية
والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، وحقها فى العيش فى سلام داخل
حدود آمنة معترف بها، ودون خوف من استخدام القوة والتهديد بها .

١٨ - يجب أن تلاحظوا أن الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ تدعو إلى انسحاب
القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت فى النزاع الأخير، فهى لم تطالب
بالانسحاب الإسرائيلى «من الأراضى المحتلة فى النزاع الأخير»؛ ذلك أن حذف
أداة التعريف (ال) قبل كلمات «أراض احتلت» كان خداعاً مقصوداً للدول العربية
من جانب الحكومة الأمريكية .

١٩ - واقعة الخداع أذاعها «جورج بول» مؤخراً، وهو وكيل سابق لوزارة
الخارجية الأمريكية خلال إدارة «جونسون» فى كتابه الأخير «الارتباط العاطفى»
ثانياً: وهناك سبب لما لا يحصى من المشكلات فى المستقبل، وهو أن أمريكا عجزت
عن الإلحاح على المطلب البريطانى والسوفييتى بضم (ال) التعريفية فى النص الذى
يدعو إلى رد أراض احتلت فى النزاع الأخير، وقد أدى حذف أداة التعريف قبل
«أراض احتلت»، ضمن الوفد الأمريكى موافقة عربية من خلال غموض يصل إلى
حد الخداع . وكما لاحظنا سالفاً فإن الملك حسين وغيره من الزعماء العرب قد
أفهموا أنهم بوسعهم إما استعادة كل أراضهم أو أن يعوضوا عن أى تعديلات
طفيفة فى الحدود تُصر عليها إسرائيل .

ومن الناحية العملية فإن الجميع بما فى ذلك الحكومة البريطانية التى يمثلها اللورد
«كارادون» وحتى دون وجود أداة التعريف فى النص الإنجليزى (الذى أضيف فى
النص الفرنسى والإسپانى) فإن القرار على الإسرائيليين أن ينسحبوا من كل
الأراضى ببعض التعديلات الطفيفة .

٢٠ - ومن المعلوم أن حذف حرف (ال) التعريف كان خديعة متعمدة للعرب

دبرتها الولايات المتحدة لصالح إسرائيل ، ومع ذلك خلقت غموضاً في أحكام القرار ٢٤٢ ، وقد تم تزويد وفدكم بالمعلومات أو بهذا الغموض وفقاً للقانون الدولي ، ولذلك يقع عليكم مسؤولية حماية أنفسكم من هذا الغموض في أى اتفاق مؤقت ، فإذا لم تقوموا بحماية أنفسكم من هذا الغموض ، فإن هذا الغموض سوف يفسر ضد الشعب الفلسطيني وضد مصالحه .

٢١ - بعبارة أخرى ، يمكن لإسرائيل أن تستغل هذا الخداع بالادعاء بأن الاتفاق المؤقت الداعي إلى انسحاب إسرائيلي جزئى فقط من الأراضي الفلسطينية ، عندما يقترن باتفاقات السلام مع الأردن وسوريا ولبنان سوف يشكل وفاء بحرفية أحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، صحيح أن هذا الترتيب يفترض أن يحقق انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت فى النزاع الأخير ، على الأقل هذا هو ما سوف تدعيه إسرائيل ، ما لم تعلنوا بوضوح أنكم تحتفظون بادعاءاتكم بموجب القرار ٢٤٢ كجزء من الاتفاق المؤقت .

٢٢ - مثل هذا الموقف الإسرائيلى قد يكون متفقاً مع تفسيرهم للقرار ٢٤٢ بحيث لا ينطبق على كل الجبهات ، ولكن إسرائيل حتى الآن لا يزال لديها الجراءة للادعاء بأن انسحابها من سيناء هو تنفيذ لأحكام القرار ٢٤٢ ، ويمكنكم المراهنة على أن إسرائيل إذا عقدت اتفاقاً مع الأردن واتفاقاً مؤقتاً مع الفلسطينيين ، فسوف تدعى إسرائيل حينئذ أن هذا الترتيب قد حقق الشروط الحرفية للقرار ٢٤٢ ، ومن ثم فلا داعى لأى انسحابات أخرى .

٢٣ - وسوف يسعى الإسرائيليون حينئذ إلى تأخير وإحباط المفاوضات من أجل التوصل إلى أى تسوية نهائية ، بصرف النظر عن اللغة المتصلة بالربط والتي يمكن للاتفاق المؤقت أن يستخدمها ، تماماً كما فعلوا مع لينوفيش بالنسبة لاتفاقات كامب ديفيد . فى هذه الأثناء سوف يستمر الإسرائيليون فى سرقة أراضيكم ، وقتل شعبكم وطردهم خارج منازلهم . والطريقة الوحيدة لمنعهم هى أن تعلنوا بوضوح أن الاتفاق المؤقت لا يلبى متطلبات القرار ٢٤٢ الذى يجب أن يظل ملزماً من زاوية القانون الدولي العام فى المستقبل غير المنظور .

الاتفاق المؤقت يجب أن يأخذ في اعتباره النص الفعلي للقرار ٢٤٢ .

٢٤ - هذه النتائج يدعمها تحليل الفقرة الفرعية (II) من الفقرة ١ من القرار ٢٤٢ فالفقرة الفرعية تدعو إلى الدعاوى أو حالات الحرب، لاحظ استخدام حرف الوصل (أو) كمقابل لحرف الإضافة (و).

٢٥ - إذا ما قررتم التوقيع على الاتفاق المؤقت مع الإسرائيليين دون التمسك بدعاواكم وفق القرار ٢٤٢، فسوف يدعى الإسرائيليون أن الاتفاق المؤقت مع الفلسطينيين، وكذلك اتفاقيات السلام مع الأردن وسوريا ولبنان قد انتهت «وكذلك حالة الحرب»، وهكذا يكون بذلك قد أوفوا فعلياً وحرفياً بشروط الفقرة الفرعية (II) من الفقرة الأولى من القرار ٢٤٢.

٢٦ - وسوف يتمسك الإسرائيليون بأن الادعاء الفلسطيني الأبرز بأرضكم يصبح غير ذى موضوع، لأن الفقرة الفرعية (II) تقرر إنهاء إما كل الدعاوى، أو كل حالات الحرب، لكن لا تطالب بالاثنين. ولذلك فإنه إذا استطاعت إسرائيل أن تفي بأى من هذين الشرطين تكون إسرائيل بذلك قد أوفت حرفياً بالفقرة الفرعية المذكورة من الفقرة الأولى من القرار ٢٤٢، وسوف يقول الإسرائيليون أن أى دعاوى ظاهرة يقدمها الفلسطينيون متعلقة بأرضهم، بعد إبرام الاتفاق المؤقت، لن يكون لها قيمة بالنسبة لتنفيذ القرار ٢٤٢، ولذلك فإن النتيجة هى أنها يجب عليكم التمسك بدعاواكم بموجب القرار ٢٤٢ كجزء من الاتفاق المؤقت.

الشعب الفلسطيني ليس محمياً بذاته من جانب النص الحرفى للقرار ٢٤٢ .

٢٧ - هذه النتيجة التى تؤكدها بقية الفقرة (II) الفرعية من الفقرة الأولى من القرار وتطالب باحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، وهذه الصياغة تحمى الأردن وسوريا ولبنان، ولا تحمى الفلسطينيين؛ لأنها تتكلم عن كل دولة فى المنطقة.

٢٨ - لم توجد دولة فلسطين عام ١٩٦٧م، ولذا لا يستطيع الفلسطينيون من الناحية الفنية المطالبة بالحماية المقررة فى القرار ٢٤٢، بعبارة أخرى، فإن القرار أعطى الأردن الحق فى المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة بعد

١٩٦٧م، واليوم يمكن للأردن أن يتخلى عن الشعب والأرض الفلسطينية إذا لم يتوخى الحرص في صياغة الاتفاق المؤقت.

٢٩- إذا عقدت إسرائيل اتفاقيات سلام مع الأردن وسوريا ولبنان بالإضافة إلى الاتفاق المؤقت مع الفلسطينيين المطالب بانسحاب جزئي من الأراضي الفلسطينية، فسوف يمكن للإسرائيليين القول بأنهم نفذوا الشروط الحرفية للفقرة الفرعية الثانية من الفقرة الأولى من القرار، بعبارة أخرى، هذه التسوية يمكن أن تنتهي حالة الحرب، وأن تؤكد السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة؛ ولذا لا محل لمطالبة الشعب الفلسطيني بكل ذلك؛ لأن الصياغة تستخدم حرف الوصل (أو)، ولذلك يجب أن تتمسكوا بدعواكم بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وفق القرار في أى اتفاق مؤقت، وإلا فقدتم هذه الميزة.

كيف يمكنكم التمسك بدعواكم وفق القرار ٢٤٢ في الاتفاق المؤقت؟

٣٠- إسرائيل ليست مستعدة لتوقيع اتفاق مؤقت يشير إلى القرار ٢٤٢، فإذا وضح أن تلك عقبة خلال المفاوضات، فيمكنكم المطالبة بأن الراعيين الأمريكي والروسي يضمنان صدور قرار جديد من مجلس الأمن يعترف صراحة بأن القرار ٢٤٢ لا يزال صحيحًا وملزمًا، وفقًا للقانون الدولي، حتى بعد إبرام الاتفاق المؤقت، واتفاقيات السلام المتصلة به بين إسرائيل والأردن وسوريا، وأن توافق إسرائيل صراحة على استمرار تطبيق القرار ٢٤٢، يجب أن يفعل مجلس الأمن ذلك.

٣١- عليكم صياغة قرار مجلس الأمن يحذر ليكون واضحًا، بأن النص الكامل للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ يظان سارين، ولكن صدور قرار جديد يلزم إسرائيل وفق المادة ٢٥ من الميثاق رغبت أم كرهت، وفق نص المادة.

٣٢- وقد حاول الإسرائيليون أن ينكروا انطباق قرارات مجلس الأمن ما لم يوافقوا صراحة عليها، والطريق إلى ذلك، أنه عند إبرام اتفاق مؤقت، وأى اتفاقيات سلام بين مجلس الأمن وغيره، فإن المجلس يشير بصراحة تامة في نص القرار الجديد إلى أنه يتصرف وفق سلطاته في الفصل السابع من الميثاق، ويجب على المجلس أن يقرر أن هناك تهديدًا للسلام بموجب المادة ٣٩، وأن يقرر - لا

يوصى - بأن القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ يظلان بكامل قوتيهما القانونية رغم أحكام الاتفاق المؤقت واتفاقات السلام الأخرى، وأن يصدر المجلس قراراً باستمرار إلزام القرارين حتى بعد إبرام هذه الاتفاقيات، وأن يستخدم المجلس كلمة يقرر في الفقرات العاملة؛ لكي يستفيد من المادة ٢٥ ضد إسرائيل.

٣٣- يفضل أن توافق إسرائيل صراحة على استمرار القرارين في صلب الاتفاق المؤقت، فإذا استحال ذلك، وكانت الدولتان تعملان بحسن نية، فيمكنهما استصدار القرار الجديد من مجلس الأمن، والقرار ٢٤٢ هو من صنع مجلس الأمن وليس الحكومة الإسرائيلية، وللمجلس السلطة القانونية أن يتصرف في قراراته.

٣٤- وتناول المجلس للمشكلة سيوفر لكم حلاً لهذه الورطة، ولكنه لن يشمل دعاكم وفق القرار؛ لأن القرار الجديد نفسه يجب أن تتم الموافقة عليه مسبقاً كجزء من الفقرة المتصلة بالاتفاق المؤقت، وعلى العكس ليس الأمريكيون مستعدين لتقديم تعهد لكم بهذا القرار الجديد، ومعنى ذلك أنهم لا يعملون بحسن نية، وهذا ينطبق على الروس.

لا يمكنكم الاعتماد على خطابات التطمينات لحمايتكم بعد إقرار الاتفاق المؤقت.

٣٥- في هذا الصدد لا يمكنكم الاعتماد على خطابات التطمينات للانتقال من الاتفاق المؤقت إلى التسوية النهائية. إن الوعود الواردة في خطابات الدعوة والتطمينات لا تعنى الكثير من زاوية القانون الدولي. وقد يجادل الإسرائيليون أنه لم يحدث أن ألزموا بوضع اتفاقية أو اتفاقيات دولية في إطار اتفاقية «قينا» لقانون المعاهدات. وقد يجادل الإسرائيليون أيضاً بأنهم لم يبرموا أى اتفاق مباشر مع الفلسطينيين بموجب أحكام خطابات الدعوة والتطمينات؛ ولذلك فإنهم ليسوا ملتزمين بهذه الوثائق من وجهة نظر القانون الدولي... إلخ.

٣٦- أكثر من ذلك فقد تجادل الحكومة الأمريكية بأنها ليست اتفاقات دولية في إطار القانون الدستوري الأمريكي. صحيح أن هذه الوثائق لم يسبق أن سجلت بموجب القانون الأمريكي الذي يتطلب تسجيل الاتفاقات الدولية رسمياً لدى الكونجرس، والتي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها. وبدون هذا التسجيل فإنها

ليست ملزمة وفق القانون الأمريكي وليست ملزمة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، ناهيك عن أنها ليست ملزمة للكونجرس .

٣٧- بعبارة أخرى، فإن الاتفاق المؤقت إذا ماتم توقيعه، فإنكم ببساطة لا تستطيعون الاعتماد على أى من هذه الخطابات، حتى يمكنكم الوصول إلى التسوية النهائية من وجهة نظر القانون الدولي والقانون الدستوري الأمريكي . وحالما يتم التوقيع على الاتفاق المؤقت، ويسجل لدى الأمم المتحدة كما هو واضح فى خطابات الدعوة والتطمينات، فإنه يمكن حينئذ معاملته كما لو كان معاهدة دولية فى مفهوم اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات . وتكون القاعدة العادية فى تفسير مثل هذه المعاهدات هى النظر فى النص الفعلى للغة نفسها . إن التاريخ السرى للمفاوضات لأى اتفاق دولى يتم عادة إغفاله من جانب محكمة العدل الدولية .

٣٨- وهكذا فإن الممارسة الدولية التقليدية تقضى بالاعتماد على نص الاتفاق المؤقت نفسه، وفى هذه الحالة فإن نص القرار ٢٤٢ غامض ومخادع بشكل واضح، ومن ثم فإن الأمر يرجع إليكم فى أن توضحوا بجلاء تام أن القرار ٢٤٢ لن يكون قد نُفذ بالتوقيع على اتفاق مؤقت، وإلا سوف تخسرون القول بأنه ينص على انسحاب إسرائيلى كامل من الأراضى الفلسطينية .

رابعاً: يجب على الممثلين الفلسطينيين أن يوقعوا بأنفسهم ويوافقوا على الاتفاق المؤقت مع إسرائيل.

٣٩- وقد سُئلت أن أقدم رأى القانونى حول كيفية قيام الفلسطينيين بالتوقيع على الاتفاق المؤقت . من التحليل السابق، يجب أن يكون واضحاً لماذا يجب عليكم الإلحاح على حثكم القانونى المستقل فى إبرام الاتفاق المؤقت مع إسرائيل وبدون الأردن . إذا وقع الأردن الاتفاق المؤقت معكم، فإن إسرائيل قد تدعى أن هذا الاتفاق المؤقت قد أنهى (كل حالات الحرب)، وتحصل على (احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى) من كل دولة فى المنطقة .

٤٠- ما دامت إسرائيل ترفض الاعتراف بوجود دولة مستقلة لفلسطين، فإن الإسرائيليين قد يدعون أنه لا فلسطين ولا الشعب الفلسطينى لهم حقوق أو دعاوى

وفق القرار ٢٤٢، لقد كان الأردن هو الدولة المحتلة للأراضي الفلسطينية حتى عام ١٩٦٧م، ومن ثم قد تدعى إسرائيل أن التزامها تجاه الأردن فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية ومن القرار ٢٤٢، يتعين أن يتم تنفيذه باتفاق مؤقت بالإضافة إلى اتفاق سلام مع الأردن.

٤١- أكثر من ذلك، إذا وقعت الاتفاق المؤقت مع الأردن، فإن إسرائيل سوف تدعى أن الاتفاق المؤقت هو في الحقيقة اتفاقية دولية بين دولتين هما إسرائيل والأردن فيما يتصل بالشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، وسوف يدعى الإسرائيليون أن المبعوثين الفلسطينيين قد وقعوا الاتفاق المؤقت على سبيل المجاملة، لكن ذلك لا يعنى أن إسرائيل تعترف بأن الفلسطينيين لهم سلطة سيادية أو حقوق أو ادعاءات من أى نوع.

إذا وقعت الاتفاق المؤقت مع الأردن، فإن الإسرائيليين سوف يدعون أن الشعب الفلسطيني ليس أكثر من رعايا، أو تابعون للأردن من وجهة نظر القانون الدولي. إن ذلك شبيه تماماً بالطريقة التى درجت الإمبراطورية البريطانية على التوقيع على الاتفاقيات باسم الأقاليم التابعة لها فى أنحاء العالم خلال العصر الاستعماري. ومرة أخرى فإن الطريقة الوحيدة لحماية أنفسكم من هذه المصايد هى أن تتأكدوا أن هناك طرفين فقط فى الاتفاق المؤقت نفسه الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن لا يشمل الأردنيين.

خطابات الدعوة والتطمينات تعطى المفاوضين الفلسطينيين الحق فى إبرام الاتفاق المؤقت مع إسرائيل بأنفسهم.

٤٢- لأن خطابات الدعوة والتطمينات واضحة تماماً فى أن الحكومة الأمريكية قد وعدت بأنه سوف يكون هناك اتفاق مؤقت بين إسرائيل والفلسطينيين، وسوف يسجل لدى الأمم المتحدة، فمن ثم يعتبر اتفاقية دولية.

وبالطبع، وافقت إسرائيل على حضور ما سمي «مفاوضات السلام»؛ لكى تفاوض بناء على هذه الأسس. وهكذا تم تزويد المفاوضين الفلسطينيين بسلطة توقيع الاتفاق المؤقت مع إسرائيل بأنفسهم. ومنح المفاوضون الفلسطينيون شخصية قانونية دولية من وجهة نظر هذه المفاوضات والاتفاق. يجب أن تصروا على ذلك

حين يحين الوقت للتوقيع على الاتفاق المؤقت، وإلا فإنكم سوف تخسرون، وسوف لا يكون الشعب والأرض الفلسطينية أكثر من رعايا للأردن وإسرائيل بعد الاتفاق المؤقت .

٤٣ - لقد سبق أن حللت من قبل هذه الأمور بتفصيل أكبر في مذكرتين قانونيتين، خصصتا للمفاوضين الفلسطينيين خلال الجولة الأولى من مفاوضات في واشنطن العاصمة في ديسمبر ١٩٩١م، بعنواني: «تحليل الدعوة الأمريكية وخطابات التطمينات لمفاوضات الشرق الأوسط» (٢١ نوفمبر ١٩٩١م) و«حق الشعب الفلسطيني في توجيه المفاوضات الثنائية مع الوفد الإسرائيلي» (٨/١٢/١٩٩١م)، ولا داعي لتكرار هذا التحليل الآن ما دمتم قد رأيتم هاتين المذكرتين ولديكم الآن نسخ منهما في ملفات وفدكم. ومع ذلك، ونظراً لضيق الوقت والحيز فسوف أركز على النتائج الواردة في الفقرات ١٤، ١٨، ١٩، ٢٠ من مذكرة ٨/١٢/١٩٩١م.

حق الشعب الفلسطيني في المفاوضات الثنائية المباشرة مع الوفد الإسرائيلي

بقلم «فرانسيس بويل» أستاذ القانون الدولي ٨/١٢/١٩٩١م.

١٤ - يجب أن نعود الآن إلى خطاب التطمينات السوفيتي الأمريكي الموجه إلى الفلسطينيين المؤرخ ١٨/١٠/١٩٩١م، مرة أخرى تشير الفقرة الأولى (مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين). وتدعو إلى مشاركة الفلسطينيين في إطار «المفاوضات المباشرة مع إسرائيل».

١٨ - الفقرة ٦ تكرر الدعوة إلى مفاوضات ثنائية مباشرة بين (الأطراف) وتعني «مفاوضات مباشرة ثنائية» بين إسرائيل والفلسطينيين مادام الفلسطينيون قد اعترف بهم كأحد الأطراف في مفاوضات السلام.

١٩ - الفقرة ٧ تكرر المطالبة الواردة في الدعوة إلى مسارى المفاوضات المباشرة، أولها بين إسرائيل والفلسطينيين تكون منفصلة عن المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والطرف العربي المعنى (أى الأردن وسوريا ولبنان).

٢٠ - وفقاً للفقرة العاشرة، فإن الاتفاقات التى تم التوصل إليها بين الأطراف بما فى ذلك أى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، سوف يتم تسجيلها لدى أمانة الأمم المتحدة، بحيث تصبح هذه الاتفاقات فى مركز الاتفاقية الدولية. وهكذا فمن الواضح أن الدول الراحية للمفاوضات قد منحت للشعب الفلسطينى الشخصية الدولية والاعتراف اللازم للتفاوض وإبرام اتفاق دولى.

٤٤ - من الواضح من التحليل المتقدم أن المفاوضات الفلسطينيين قد منحوا الحق القانونى الدولى والمركز الملائم للتوقيع على الاتفاق المؤقت مع إسرائيل وحدها. يجب أن تصروا على هذا الحق، وإلا فإنكم إن وقعتم الاتفاق المؤقت مع الأردن، فإن إسرائيل سوف تدعى أن الاتفاق المؤقت هو اتفاقية دولية بين دول ذات سيادة: إسرائيل والأردن. ولن يكون الفلسطينيون أكثر من «رعايا» تابعين للأردنيين وقت التوقيع. ولذلك سوف يجادل الإسرائيليون بأن الاتفاق المؤقت الموقع بين إسرائيل من ناحية، والأردن والفلسطينيين من ناحية أخرى، لن ينشئ سوى ترتيب مشترك بين إسرائيل والأردن لمعاملة الشعب والأرض الفلسطينية، باعتبارهم رعايا وتابعين لهم.

٤٥ - لتفادى هذه النتيجة، يجب أن تصروا على حقكم المستقل فى توقيع الاتفاق المؤقت مع إسرائيل بأنفسكم وبدون الأردن. حتى ذلك الوقت، فإن الاتفاق المؤقت يجب أن يحرر بدقة وبإدراك كامل لما قد تتضمنه اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، وإلا فإنكم تخاطرون بنفس النتيجة، أى أن إسرائيل والأردن يمكنهما الاتفاق ببساطة فيما بينهما لإنشاء سيادة مشتركة على أرض وشعب فلسطين. وتأسيساً على ما حدث عام ١٩٤٨م فإنه من المحتمل أن يكون ذلك ما يخطط له الأمريكيون والإسرائيليون والأردنيون بشأنكم الآن.

كيف يمكن للفلسطينيين الموافقة على الاتفاق المؤقت؟

٤٦ - دعنا نفترض أنكم يمكن أن تقدموا اتفاقاً مؤقتاً يمكن أن يفى بالمتطلبات الواردة في هذه المذكرة، ما هي الإجراءات الفنية المطلوبة حتى يصدق الشعب الفلسطيني عليه؟ بمجرد إتمام النص يمكن التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق المؤقت من جانب رؤساء ووفود إسرائيل والأردن وفلسطين. وقد يصر الإسرائيليون على أنكم جزء من وفد مشترك ما دمتم جزءاً من هذا الوفد. ويمكن لهذا الوفد التفاوض حول الاتفاق المؤقت.

٤٧ - لكن رغم أن رئيس الوفد الأردني يمكن أن يوقع بالأحرف الأولى على الاتفاق المؤقت لكنه يجب أن لا يوقع على الاتفاق، كما لا يجوز أن يوافق البرلمان الأردني على الاتفاقية المؤقتة، أو أن تعرض فيما بعد للموافقة من جانب البرلمان الأردني. وفي هذه النقطة يجب إجراء المزيد من البحث في القانون الدستوري الأردني حول الموافقة أو التصديق على المعاهدات. ولذلك فنحن بحاجة إلى مذكرة حول هذا الموضوع من خبير في القانون الدستوري والدولي الأردني حول المعاهدات، وعلى الجانب الأردني تقديم المذكرة.

٤٨ - يجب أن يوقع نص الاتفاق المؤقت بالأحرف الأولى مع شرط الرجوع من جانب رئيس الوفد الفلسطيني، ولكن ليس بشرط الرجوع من جانب رئيس الوفد الأردني، ومن ثم يجب أن يقدم الاتفاق المؤقت إلى المجلس الوطني الفلسطيني للمناقشة والموافقة. وعند هذا الحد، يجوز للمجلس أن يفوض الوفد الفلسطيني في توقيع الاتفاق المؤقت باسم المجلس.

٤٩ - هذا لا يعني أن المجلس الوطني يجب أن يوقع الاتفاق المؤقت باسم المجلس الوطني، كما أشرنا في الوثيقة نفسها، بل إن الوفد الفلسطيني يمكن أن يوقع باسمه بعد أن يفوض بذلك من المجلس الوطني. ويمكن للإسرائيليين أن يفعلوا نفس الشيء في الكنيست.

٥٠ - وثائق الموافقة أو التصديق على الاتفاق المؤقت يجب تبادلها بين الوفود الفلسطينية والإسرائيلية، وهنا يجب الحذر في مراعاة حرفية أحكام اتفاقية «فيينا» لقانون المعاهدات حول هذه الإجراءات والأمور الفنية، ويجب أن تتصرفوا كما لو كنتم تمثلون دولة ذات سيادة.

٥١- وبعد ذلك يقدم الاتفاق إلى الأمم المتحدة لكي يسجل كمعاهدة دولية. هذا الاتفاق المؤقت سوف يعامل حينذاك شأنه في ذلك شأن أى معاهدة أخرى يمكن إثارته في إطار أى جهاز من أجهزة الأمم المتحدة بما في ذلك محكمة العدل الدولية.

ويخضع الاتفاق المؤقت لاتفاقية «فيينا» لقانون المعاهدات، وهو القانون الدولي العرفي في هذا الشأن. مرة أخرى، فإن الاتفاق المؤقت يجب صياغته بحذر وفق متطلبات اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

٥٢- وهكذا فإنه من الأهمية بمكان أن تتمسكوا بحقكم الثابت في التوقيع على الاتفاق الثنائي مع إسرائيل بدون الأردن. من المهم أيضاً النظر في اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن للتأكد أنه لا يوجد بها ما قد يشير إلى أن الفلسطينيين يعاملون كرعيا للأردن. والبديل فقدان الفلسطينيين الوضعية الشخصية القانونية التي حصلوا عليها وتأكدت لكم بخطابات الدعوة والتطمينات كما شرحنا.

٥٣- والأهم فإنه إذا لم يتم التعامل مع هذه القضايا القانونية بدقة، فقد تفقدون الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين من جانب ١٢٥ دولة سبق لها الاعتراف بفلسطين كدولة ذات سيادة، فضلاً عن اعتراف الأمم المتحدة نفسها. بعبارة أخرى، قد تحبطون المكاسب الفلسطينية منذ عام ١٩٨٨ م، ولذلك يجب أن تولوا الاهتمام الكافي لهذه الإجراءات والمسائل القانونية. والنتيجة الحقيقية في حالة العكس هي إنشاء ترتيب اقتسام السيادة عليكم من جانب إسرائيل والأردن.

من الواضح أن ذلك هو الشرك الذي ينصبه الإسرائيليون والأمريكيون وربما الأردنيون لكم وللشعب الفلسطيني.

خامساً: يجب المحافظة على حقوقهم وفق اتفاقية جينييف الرابعة في أى اتفاق مؤقت.

الارتباط بين القرار ٢٤٢ واتفاقية جينييف الرابعة

٥٤- التحليل المتقدم للقرار ٢٤٢ في ضوء الاتفاق المؤقت يجب أن يكون واضحاً عندما تكونون بحاجة إلى إبراز حقوقكم وفق اتفاقية جينييف الرابعة كجزء من أى اتفاق مؤقت. وسوف تزعم إسرائيل أن إبرام اتفاق سلام بين الأردن

وإسرائيل مع وجود اتفاق مؤقت بين إسرائيل والفلسطينيين سوف يعتبر نهاية لحالة الحرب بين إسرائيل والأردن، ولذلك سوف يدعى الإسرائيليون أن المتطلبات الحرفية للقرار ٢٤٢ يمكن تنفيذها وأن اتفاقية جنيف الرابعة لم تعد قابلة للتطبيق .

٥٥ - بعبارة أخرى، فإن الاتفاق المؤقت يمكن أن يفسر على أنه نهاية «لحالة حرب» إسرائيل من ناحية، والأردن والفلسطينيين من ناحية أخرى . وهذا سوف يكون بالتأكيد هو الحالة لو أن الاتفاق المؤقت نص صراحة على إنشاء علاقات سلمية وتعاونية مع الشعب الفلسطيني وإسرائيل . هذا هو ما سوف تصر عليه إسرائيل في أى اتفاق مؤقت مقبل .

٥٦ - لا يتطلب القانون الدولي وجود معاهدة سلام دولية حتى تنتهى حالة الحرب، ولذلك إذا كانت حالة الحرب بين إسرائيل من ناحية والأردن والفلسطينيين من ناحية أخرى قد انتهت باتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن باتفاق مؤقت بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن اتفاقية جنيف الرابعة لن تطبق لحماية الشعب والأرض في فلسطين، وهذا على الأقل ما يقوله الإسرائيليون ويؤيدهم في ذلك الأمريكيون .

٥٧ - وسوف تجادل إسرائيل بأن الاتفاق المؤقت مع الفلسطينيين واتفاقية السلام مع الأردن سوف تنهى حالة الحرب بينكم جميعاً، ولذلك فإن اتفاقية جنيف الرابعة لن تطبق بعد ذلك لحماية الشعب والأرض في فلسطين، ومن ثم سوف يجادل الإسرائيليون أنه بعد إبرام مثل هذا الاتفاق المؤقت فإن المستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات لن تكون غير قانونية؛ لأن اتفاقية جنيف الرابعة لن تطبق وما دام القرار ٢٤٢ لن يطبق هو الآخر، فإن بوسع المستوطنين والمستوطنات أن تبقى إلى الأبد؛ لذلك فإن الطريقة الوحيدة لمنع حدوث ذلك هى المحافظة على حقوقكم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك دعواكم بموجب القرار ٢٤٢ فى أى اتفاق مؤقت .

مخاطر المادة ٦ فقرة ٣ من اتفاقية جنيف الرابعة

٥٨ - إن الحاجة إلى حماية حقوقكم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة قد وردت

بشكل واضح تماماً في الفقرة ٣ من المادة ٦ منها «في حالة الأراضي المحتلة فإن تطبيق الاتفاقية الحالية يتوقف بعد مرور عام على انتهاء العمليات العسكرية»، وسوف يرى الإسرائيليون أن إبرام اتفاق مؤقت مع الفلسطينيين بالإضافة إلى اتفاقيات سلام مع الأردن سوف يثير تطبيق المادة ٦ فقرة ٣ فيما يتصل بالأراضي الفلسطينية التي لا تزال محتلة؛ لذا فإن اتفاقية جنيف الرابعة لن تطبق وفق أحكامها بعد مضي عام على الموافقة على الاتفاق المؤقت.

٥٩ - وأخيراً والأكثر أهمية سوف يجادل الإسرائيليون أيضاً بأن الإخفاق في المحافظة على حقوقكم طبقاً لاتفاقية جنيف الرابعة فأى اتفاق مؤقت يكون من شأنه الاعتراف بالوجود المستمر للمستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يشكل تطبيقاً أو تقنياً واقعياً لوجود المستوطنين والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

وبطبيعة الحال فأنتم لا تريدون ذلك ولكن الإسرائيليون يحاولون دفعكم نحو التوقيع على اتفاق مؤقت يؤدي في الواقع إلى تقنين أو تطبيع بعض أوضاع المستوطنين أو المستوطنات انتظاراً لتسوية نهائية ليس أقل من ٥ إلى ١٠ أعوام أو عشرين عاماً إن حدثت.

٦٠ - مرة أخرى، فإن الطريق الوحيد لتوضيح الأمر بأن المستوطنين والمستوطنات أمر غير قانوني، وأنهم يجب أن ينسحبوا في نهاية المطاف، وأن يفككوا المستوطنات، وهو أن تحفظوا حقوقكم وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك دعواكم وفقاً للقرارين ٢٤٢، ٣٨٣ في أى اتفاق مؤقت. يؤدي العجز عن صيانة حقوقكم وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة بشكل أو بآخر إلى أن تخسروا قدرتكم الحالية على الاعتراض على المستوطنين والمستوطنات وفقاً للقانون الدولي، وإنكم أساساً تكونون بذلك قد أقرتم ضمناً وجودهم الواقعي إلى أجل غير مسمى.

الإجماع الدولي حول تأييد تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة يجب عدم تقويضه.

٦١ - أدرك طبعاً أن بعضكم قد يقول إن اتفاقية جنيف الرابعة لم تحسن الوضع

بالنسبة لشعبكم وأرضكم، ولكن تصوروا كيف أن الموقف يمكن أن يكون بشعاً بعد مضي ٢٥ عاماً على الاحتلال لو لم يكن هناك اتفاقية جينييف الرابعة، لقد كان من المحتمل أن يقوم الإسرائيليون بسرقة كل أرضكم وطردهم جميعاً.

٦٢ - واليوم فإن المجتمع الدولي بأسره ماعدا إسرائيل، يوافق على تطبيق اتفاقية جينييف الرابعة لحماية الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، وهناك درجة طاغية من الإجماع الدولي على أنكم لا تريدون أن تفقدوا ذلك، أو أن يمس على أي وجه. إن اتفاقية جينييف الرابعة تقدم لكم بعض الحماية لشعبكم وأرضكم ضد المزيد من أعمال الطرد والقتل والمصادرة الإسرائيلية. إنه لخطر داهم لكم أن تعجزوا عن صيانة حقوقكم وفقاً لاتفاقية جينييف الرابعة كجزء من اتفاق مؤقت.

دولة فلسطين سبق لها أن صدقت على اتفاقيات جينييف الأربع.

٦٣ - لقد سبق للمجلس الوطني الفلسطيني أن صدق على اتفاقيات جينييف الأربع لعام ١٩٤٩م نيابة عن دولة فلسطين، ولا يفيد استرجاع التاريخ المؤسف لما حدث بعد ذلك في هذه المذكرة، ولكن هذا التصديق ملزم في ضوء القانون الدولي.

٦٤ - وهكذا فإن ١٢٥ دولة تعترف بدولة فلسطين، ملزمة بالاعتراف بأن فلسطين طرف في اتفاقية جينييف الرابعة، وهذا يشمل الدولة الراعية بالمشاركة، وهي الاتحاد الروسي الوريث القانوني للاتحاد السوفييتي الذي اعترف بدولة فلسطين. وتلتزم الأردن أيضاً بأن تعترف بأن فلسطين طرف في اتفاقيات جينييف الأربع.

٦٥ - وهكذا فإنكم لا تريدون التوقيع على اتفاق مؤقت يهدد تصديق المجلس، وهذا التصديق على اتفاقية جينييف الرابعة له صفة قانونية دولية، صحيح أنكم - كوفد - ملتزمون بالاعتراف بتصديق المجلس الوطني، أكثر من ذلك ما دام الفلسطينيون يقيمون في أراض محتلة فليس لكم سلطة قانونية حالياً؛ لكي تتفاوضوا وتوقعوا على اتفاق مؤقت يتخلى عن الحقوق الفلسطينية، وذلك بموجب

اتفاقية جينيف الرابعة، وهذه النتيجة واضحة وضوحاً تاماً في المادة ٨ من اتفاقية جينيف الرابعة: لا يمكن للأشخاص المحميين تحت أى ظرف أن يتخلوا جزئياً أو كلياً عن الحقوق المقررة لهم بموجب هذه الاتفاقية، وبموجب اتفاقات خاصة مشار إليها في المادة السابعة، إذا تخلوا عن هذه الحقوق أصلاً.

٦٦- لقد سبق أن أرسل (ألق لكم مذكرة عن هذا الموضوع منذ حوالى عام قبل أن تبدأ المفاوضات في واشنطن) ولن أكرر التحليل هنا مرة أخرى، ولكنى أتفق تماماً مع نتائج هذه المذكرة.

كيف تحافظون على حقوقكم بموجب اتفاقية جينيف الرابعة؟

٦٧- مرة أخرى قد يكون من الأفضل أن يقر الإسرائيليون صراحة الاتفاق المؤقت بأن اتفاقية جينيف الرابعة تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، لكن إذا كان ذلك مستحيلاً فإن مجلس الأمن في قراره السالف الإشارة إليه قد أكد أنه يعمل وفق سلطاته في الفصل السابع، وفي الميثاق، وإنه تقرر رسمياً بأنه يوجد تهديد للسلم وفقاً للمادة ٣٩، وحتى لو لم يقرر أن اتفاقية جينيف الرابعة تستمر في الانطباق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، بصرف النظر عن أحكام الاتفاق المؤقت، مثل هذا القرار الجديد من مجلس الأمن يمكن أن يعطيكم الحماية القانونية التي تحتاجون إليها، وعلى العكس إذا كان الأمريكيون غير مستعدين لكي يعدوكم بمثل هذا القرار الآن، فأنتم تعلمون أنهم لا يتصرفون بحسن نية ولا بصفتهم وسطاء شرفاء فرضوا أنفسهم، ونفس هذه القاعدة- بناء على التجربة- تنطبق على الروس.

سادساً: كيف يتم التعامل مع القوانين واللوائح العسكرية الإسرائيلية وفقاً للاتفاق المؤقت؟

رفض المنهج الإسرائيلي

٦٨- قدم الإسرائيليون اقتراحاً حول التعامل مع ٢٠٠ من اللوائح العسكرية التي أصدروها في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عام ١٩٦٧م، ولن أهتم بتقديم نقد

لهذا الاقتراح في هذه المذكرة بسبب ضغوط الوقت والحيز، ولكن بديلاً من ذلك سأقدم موقفاً يقوم الشعب الفلسطيني بالنظر فيه وتبنيه، ومن شأنه أن يقدم حماية عاجلة لحقوقكم وفقاً للقرار الدولي .

٦٩ - باختصار لا يجب التوقيع على أى اتفاق مؤقت يمكن أن يؤدي عملياً إلى تطبيع أو تقنين أى من اللوائح العسكرية الإسرائيلية، ولا شك أن ٩٩٪ من هذه اللوائح غير قانوني وفقاً لأحكام لوائح لاهاي لعام ١٩٠٧م . واتفاقية جينيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، وهكذا لا يجب عليكم أن توقعوا اتفاقاً مؤقتاً يعطى عملياً موافقتكم على أى من هذه اللوائح العسكرية الإسرائيلية .

وإلا فإن موافقتكم على أى منها سوف تعني فعلياً موافقتكم على الاحتلال الحربي الإسرائيلي للأراضي والشعب في فلسطين .

٧٠ - والنقطة الحاسمة هنا: لا يمكن إنكار أن إسرائيل هي المحتل الحربي للشعب والأرض في فلسطين، ولكنكم على الأقل لم توافقوا على هذا الاحتلال الحربي، ولا يمكن أن توقعوا اتفاقاً مؤقتاً يؤدي رسمياً إلى الاعتراف والموافقة والقبول، أو الإقرار بالاحتلال الحربي الإسرائيلي بأي شكل؛ لأنكم إذا اعترفتم فلن تتمكنوا من التخلص منهم، فكيف يمكنكم عمل ذلك؟

تطبيق الدليل الميداني للجيش الأمريكي ٢٧ / ١٠ لعام ١٩٥٦م

٧١ - كما شرحت مسبقاً للقانونيين في الوفد، فإن المنهج الأفضل لتناول هذه المشكلة ورد في القانون الدولي والعرفي والاتفاقي للاحتلال الحربي، وباختصار فإن هذه القوانين يمكن العثور عليها في مطبوعة تسمى «إدارة دليل الجيش الميداني FM 27»: قانون الحرب البرية (يوليو ١٩٥٦م)، والذي تم إقراره من جانب إدارة الجيش الأمريكي، وقد طبع هذا الدليل الميداني بمعرفة الحكومة الأمريكية، ولا يزال يطبقه الجيش الأمريكي على قواته في الميدان وفقاً لما توجبه اتفاقيات لاهاي واتفاقيات جينيف، وهذا الدليل الميداني يعتبر بياناً رسمياً من جانب الحكومة الأمريكية حول ما تعتقد أنه القانون الدولي العرفي والاتفاقي واجب التطبيق في الحرب البرية وفي أحوال الاحتلال الحربي والقانون الإنساني إلى آخره .

وقد أصدرت الحكومتان الإسرائيلية والبريطانية دليلاً مماثلاً لقواتها لما تتطلبه اتفاقات لاهاي وجينيف

٧٢- أكثر من ذلك، فإن الدليل الميداني ليس بياناً بسيطاً لمصلحة ضيقة من جانب الحكومة الأمريكية، ولكن الپتاجون أعد هذا الدليل الميداني الذي كتبه الراحل الأستاذ «ريتشارد باكيستر» أستاذ القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة هارفارد، الذي كان معترفاً به على أنه حجة عالمية في قوانين الحرب، وقد أصبح «باكيستر» بعد ذلك قاضياً في محكمة العدل الدولية، ولكنه توفي بعد ذلك بقليل. فالدليل الميداني هو أيضاً دليل علمي لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالصراع المسلح والاحتلال الحربي، والذي أعده هذا الأستاذ العالمي في هذه القضايا، ومنذ سنوات عديدة كنت طالباً للأستاذ «باكيستر» في مسائل قانون الحرب في جامعة هارفارد.

يجب أن تنهوا فعالية الاحتلال العسكري الإسرائيلي وفق اتفاق مؤقت.

٧٣- يجب أن نبدأ هذا التحليل بدراسة الفقرة ٣٦٠ من الدليل الميداني رقم ٢٧- ١٠:

٣٦٠ بقاء الاحتلال

لكي يكون الاحتلال فاعلاً فيجب المحافظة على استمراره وفي حالة رحيل المحتل أو إرغامه على الرحيل من جانب العدو ينتهي الاحتلال، ومع ذلك فهو لا ينتهي إذا تقدم المحتل إلى الأمام ضد العدو بعد تأكيد سلطته تاركاً قوة صغيرة لتدير شؤون المنطقة، كما أن وجود تمرد أو أنشطة للمقاومة أو للوحدات شبه العسكرية لا يسبب انتهاء الاحتلال إذا كان المحتل يمكنه في أي وقت يشاء أن يسيطرته المادية على أي جزء من الإقليم. أما إذا تم إزاحة قوة الطرف المحتل لأي وقت، فإن موقفه تجاه السكان يكون كما هو قبل الاحتلال.

وتقدم الفقرة ٣٦٠ المفتاح الذي تحل به الكثير من المشكلات المتصلة بالاتفاق المؤقت تأسيساً على القانون الدولي العرفي للاحتلال الحربي، بما في ذلك لوائح لاهاي، وسوف نقدم تحليلاً مفصلاً للنص حتى نفهم مدلولاته بالنسبة للاتفاق المؤقت.

٧٤- أولاً: لاحظ البيان التأكيدي التالي (لكي يكون الاحتلال فاعلاً فيجب المحافظة على استمراره)، أما ما تعنيه هذه العبارة بدقة فيمكن أن نجده في الفقرة ٣٥٦ من الدليل الميداني الذي سوف أناقشه فيما بعد، وأريد الآن ببساطة أن تركزوا

على الجملة الثانية من الفقرة ٣٦٠ (في حالة جلاء المحتل عن المنطقة ينتهى الاحتلال).

٧٥- وما تعنيه هذه اللغة واضح كل الوضوح، بمعنى أن تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلية من الأرض الفلسطينية طبقاً لبعض المعايير التي يتم مناقشتها أدناه، ومن ثم فإن الاحتلال الحربى لهذه الأراضي ينتهى بموجب لوائح لاهاي، بعبارة أخرى فإن الاحتلال الحربى بموجب اتفاقية لاهاي يمكن أن ينتهى على أساس منطقة منطقة فى الأراضي الفلسطينية، وهذا يتوقف على انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة انتشارها فى قواعد عسكرية محددة، وهذه هى الطريقة العادية التى يمكن أن يتم بموجبها الانسحاب وفقاً للقانون الدولى للاحتلال الحربى.

٧٦- ولهذا السبب يجب أن لا توقعوا اتفاقاً مؤقتاً يؤدى بالفعل إلى اعترافكم بإسرائيل كقوة احتلال قسرى على الأراضي الفلسطينية بعد انسحاب القوات إلى قواعد عسكرية معينة، وهذا ما يريد الإسرائيليون أن تقوموا به، فالأولى أن تفعلوا ما يلي:

٧٧- يجب أن تحملوا الإسرائيليين على التوقيع على اتفاق مؤقت يدعو إلى أن تنسحب قواتهم العسكرية إلى قواعد عسكرية فى الأراضي الفلسطينية وفق قيود صارمة على قدرة القوات العسكرية الإسرائيلية على ترك هذه القواعد العسكرية. بعبارة أخرى هذه القوات العسكرية يجب أن تنحصر عملياً فى هذه القواعد، ويجب ألا يكون للإسرائيليين الحق فى ترك هذه القواعد العسكرية وفقاً لتقديرهم.

٧٨- وقد تم إيضاح هذه المتطلبات فى الجملة الثالثة من الفقرة ٣٦٠ (كما أن وجود تمرد ونشاط للقوات الثائرة والوحدات شبه العسكرية لا يؤدى بذاته إلى إنهاء الاحتلال إذا كان المحتل يمكنه فى أى وقت يشاء أن ييسط سيطرته المادية على أى جزء من الإقليم)، بعبارة أخرى يجب أن يكون هدفكم فى المفاوضات أن تضمنوا أن القوات المسلحة الإسرائيلية تكون محصورة فى هذه القواعد العسكرية، وألا تتمكن مطلقاً فى أى وقت تشاء من ممارسة سيطرة مادية على جزء من الإقليم.

٧٩- وعلى العكس إذا وقعتم اتفاقاً مؤقتاً يمكن للقوات الإسرائيلية بموجبه أن

تفعل ذلك ، فإنكم تكونون بالفعل قد وافقتم على أن تستمر إسرائيل كمحتل حربي لكل الأراضي الفلسطينية لأجل غير مسمى ، والأكثر من ذلك فإنكم تكونون قد قمتم بتطبيع وتقنين وضع الاحتلال الحربي في أراضيكم عن طريق موافقتكم ، وحتى الآن على الأقل فإن الإسرائيليين ليس لديهم موافقتكم لاحتلال شعبكم وأرضكم ، وأنتم بالتأكيد لا تريدون أن تمنحهم هذه الموافقة باتفاق مؤقت .

٨٠- ومن ثم فيجب أن تتأكدوا أنه عندما تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية إلى قواعد عسكرية إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فإنهم لن يستطيعوا في أي وقت يشاءون أن يمارسوا سيطرة مادية على أي جزء من الإقليم ، وهكذا وكجزء من الاتفاق المؤقت يجب عليكم أن تحرموا القوات المسلحة الإسرائيلية المحصورة في القواعد العسكرية من أن تعيد دخول الأراضي الفلسطينية كما تشاء ، فإن حققتم هذا الهدف فإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ينتهي على كل الأراضي على أساس تدريجي ، ما عدا القواعد العسكرية الإسرائيلية المتبقية .

٨١- هذه النتيجة الأخيرة واضحة تماماً في الجملة الأخيرة من الفقرة ٣٦٠ (أ) إذا تم إزاحة قوة الطرف المحتل لأي وقت ، فإن موقفه تجاه السكان يكون هو نفس موقفه قبل الاحتلال)؛ لذلك عليكم في أي اتفاق مؤقت أن تصرروا على هذا الانتقال الفعال لقوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية إلى القواعد العسكرية لأي قدر من الوقت ، ويجب أن تتأكدوا من أن هذه القوات المسلحة لن تستطيع مغادرة القواعد العسكرية في أي وقت تشاء على هيئة قوة عسكرية منظمة .

٨٢- وبعبارة أخرى ، فإنه يجب على القوات المسلحة الإسرائيلية أن تنحصر بشكل قوى داخل القواعد العسكرية المتبقية في الأراضي الفلسطينية كجزء من الاتفاق المؤقت ، فإذا حققتم هذا الهدف فإن موقف إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني هو نفسه موقفها قبل الاحتلال ، وهكذا فإن الاحتلال العسكري الإسرائيلي ينتهي تماماً من كل الأراضي الفلسطينية التي ينسحب منها بشرط ألا يتمكنوا من العودة بإرادتهم إلى هذه الأراضي . ومن ثم فإنني أشير إلى هذه الأراضي الفلسطينية التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية على أنها أراض فلسطينية محررة بمقارنة القواعد العسكرية الإسرائيلية الباقية التي تظل أراضي فلسطينية محتلة .

٨٣- والآن نحلل المدلولات المؤسفة للجملية الأخيرة من الفقرة ٣٦٠ (أما إذا تم إزاحة قوة الطرف المحتل لأي وقت، فإن موقفه تجاه السكان يكون هو نفس موقفه قبل الاحتلال)، وبعبارة أخرى نفترض أنكم يمكن فعلياً أن تحصروا القوات المسلحة الإسرائيلية داخل قواعد عسكرية إسرائيلية متبقية في الأراضي الفلسطينية، كجزء من اتفاق مؤقت، في هذه الحالة ينتهي الاحتلال الإسرائيلي في كل الأراضي الفلسطينية التي انسحب منها، ماذا يعنى ذلك؟ يعنى ذلك فى هذه الحالة أن الموقف الحكومى السياسى والقانونى بأكمله الذى وجد فى الأراضي الفلسطينية قبل حرب ١٩٦٧م يعود تماماً إلى حاله فى ضوء القانون الدولى العام.

٨٤- دعنى أكرر ذلك (أن الترتيبات الحكومية القانونية والإدارية التى وجدت قبل حرب ١٩٦٧م فى الأراضي الفلسطينية تعود مرة أخرى تماماً كما كانت فى نظر القانون الدولى)، بعبارة أخرى فإن الشعب الفلسطينى سوف يقوم فعلياً بحكم نفسه وفقاً للقانون الدولى .

كيف تنتهى السيطرة الإسرائيلية

٨٥- لذلك أصبح من المهم لكم إنهاء أى حق لممارسة السيطرة من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية فى الاتفاق المؤقت نفسه، وقد أصبح ذلك واضحاً تماماً فى (الفقرة ٣٥٦ فى الدليل الميدانى السالف ذكره).

الفقرة ٣٥٦- فعالية الاحتلال

يترتب على تعريف الاحتلال الحربى بأنه يجب أن يكون فعالاً فعلياً، أنه تم التغلب على المقاومة المنظمة، وأن القوة التى بحوزة الاحتلال يجب أن تكون قد اتخذت إجراءات لإنشاء السلطة، وكفى أن القوة المحتلة تستطيع خلال فترة زمنية معقولة أن ترسل وحدات من قواتها لتثبيت سلطتها فى المنطقة المحتلة . وليس مفيداً البحث فيما إذا كانت سلطة الاحتلال تقوم عليها حاميات ثابتة أو وحدات متحركة، أو كانت القوة صغيرة أو كبيرة ما دام الاحتلال فعالاً، وعدد القوات اللازم لكى يكون الاحتلال فعالاً يعتمد على اعتبارات كثيرة مثل استعداد السكان، وعدد السكان وكثافتهم، وطبيعة الأرض وغيرها من الاعتبارات المماثلة. إن مجرد

وجود منطقة حصينة أو يتم الدفاع عنها داخل المنطقة المحتلة بحيث تكون هذه المنطقة معرضة للهجوم لا يجعل احتلال بقية المنطقة غير فعال، وبالمثل فإن مجرد وجود جماعات مقاومة محلية لا يجعل الاحتلال غير فعال .

٨٦- لاحظ الجملة الثانية من الفقرة ٣٥٦ (إذا كان المحتل يمكنه فى أى وقت شاء أن يسطرته المادية). ومن ثم فإنه فى أى اتفاق مؤقت يجب عليكم أن تحصلوا على ضمانات مطلقة لأن تظل القوات المسلحة الإسرائيلية محصورة، وسوف يحاول الإسرائيليون أن يحققوا هذا الهدف فى الاتفاق المؤقت، ولكن إذا سمحتم لهم بذلك سوف تظل الأراضى الفلسطينية تحت الاحتلال الحربى الإسرائيلى. والأسوأ من ذلك يكون الإسرائيليون قد حملوكم على الموافقة على أن يحتلوكم احتلالاً عسكرياً فى الاتفاق المؤقت، وبعبارة أخرى فإنه وفقاً لأحكام القانون الدولى فإنكم تكونون بذلك قد استسلمتم وتخليتم عن حقكم القانونى الثابت دولياً فى مقاومتهم، وبالطبع يجب ألا تفعلوا ذلك.

٨٧- الجملة الثالثة من الفقرة ٣٥٦ تجعل هذه النتيجة بالغة الوضوح (ليس مفيداً البحث فيما إذا كانت سلطة المحتل يتم الإبقاء عليها من خلال حاميات ثابتة أو وحدات متحركة أو إذا كانت القوات صغيرة العدد أو كبيرة العدد ما دام الاحتلال فعالاً). مرة أخرى يجب أن تبددوا أى حق أو قدرة للقوات المسلحة الإسرائيلية المحصورة فى قواعد عسكرية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة على مغادرة هذه القواعد فى صورة قوات عسكرية منظمة، ويجب عليكم أن تجعلوها محصورة تماماً فى هذه القواعد، وبالطبع فإنه سيكون لهم الحق فى الدفاع عن أنفسهم فى حالة مهاجمتهم، ولكن لن يكون لهم الحق فى دخول الأراضى الفلسطينية إذا أرادوا، وإلا فإن إسرائيل ستظل فى نظر القانون الدولى هى سلطة احتلال حربى لفلسطين، وإنكم بذلك تكونون قد وافقتم على احتلالكم فى الاتفاق المؤقت.

٨٨- ومرة أخرى فالحاجة لحصر القوات المسلحة الإسرائيلية فى القواعد العسكرية قد نص عليها بوضوح فى بقية أجزاء الفقرة ٣٥٦، وخاصة الجملة قبل الأخيرة (ومفادها أن مجرد وجود منطقة حصينة أو يتم الدفاع عنها فى المنطقة المحتلة، بحيث تكون هذه المنطقة معرضة للهجوم لا يجعل احتلال بقية المنطقة غير

فعّال)، وسوف يجادل الإسرائيليون بأن الاتفاق المؤقت الذى يدعو إلى انسحاب قواتهم إلى قواعد عسكرية فى الأراضى الفلسطينية لا ينهى احتلالهم الحربى، والطريقة الوحيدة إلى مواجهة ذلك هى أن تتأكدوا أن القوات المسلحة الإسرائيلية محددة داخل القواعد العسكرية الإسرائيلية بشكل فعّال.

حفظ القانون فى النظام للأراضى الفلسطينية المحررة

٨٩- إذا تمكنتم من تحقيق هذا الهدف فإن الاحتلال الحربى الإسرائيلى لكل ما تبقى من الأراضى الفلسطينية سوف ينتهى بالتدرج وفقاً للقانون الدولى، وعند هذه النقطة فإن القوانين التى كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧م وكذلك المؤسسات والحكومات والمحاكم إلى آخره سوف تعود إليها الحياة على الفور، ويكون الشعب الفلسطينى فعلياً حاكماً لنفسه من خلال المؤسسات والقوانين السابقة لعام ١٩٦٧م، ومن خلال السلطة الوطنية للحكم الذاتى الفلسطينى التى ينشئها الاتفاق المؤقت، وهذا هو الهدف الذى تريدون تحقيقه، وسوف يحل ذلك معظم مشاكلكم بالنسبة للاقتصاد والقوانين والمستوطنين والمستوطنات، ولكن مرة أخرى كل ذلك يعتمد على قدرتكم على حصر هذه القوات المسلحة الإسرائيلية فى قواعد عسكرية بشكل فعّال ودقيق.

٩٠- وسوف يجادل الإسرائيليون بأن القانون والنظام يجب الحفاظ عليهما فى الأراضى الفلسطينية المحررة، وسلطتكم فى حفظ القانون والنظام عن طريق قوة الشرطة الفلسطينية، يجب أن تستند إلى قوانين ما قبل ١٩٦٧م وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينية وليس على أى وثيقة إسرائيلية؛ لذلك يجب ألا توافقوا بأى شكل على أن قوة الشرطة الفلسطينية أو سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية تخضع لأى تعليمات أو قوانين تتبع الحكومة أو الجيش الإسرائيلى.

يجب أن تتأكدوا أن سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية ليست حكومة تابعة وفقاً للقانون الدولى

٩١- وما يحاول الإسرائيليون عمله هنا هو إنشاء سلطة الحكم الذاتى باعتبارها الذراع المدنى لقوات الاحتلال العسكرى الإسرائيلى يسمونها المجلس الإدارى

لفلسطين، ولكن الواضح من فحص الوثائق المتصلة بهذا المجلس أنهم يريدونه أن يصبح الذراع المدنى الإدارى لقوات الاحتلال العسكرى فى الأراضى الفلسطينية .

ويجب عليكم بطبيعة الحال أن تمنعوا حدوث ذلك فى الاتفاق المؤقت ، لئلا يستطيع الإسرائيليون أن يزعموا- بشكل مبرر- أن هذا المجلس أو سلطة الحكم الذاتى ليست سوى حكومة عميلة وفقاً للقانون الدولى ، وقد كان ذلك واضحاً تماماً فى الفقرة ٣٦٨ من الدليل الميدانى .

الفقرة ٣٦٨- طبيعة الحكومة

ليس من المهم البحث فيما إذا كانت الحكومة القائمة على إقليم العدو تتكون من إدارة عسكرية أو مدنية أو مختلطة فشخصيتها واحدة، كما أن مصدر سلطتها واحد، إنها حكومة مفروضة بالقوة وشرعية تصرفاتها يحددها قانون الحرب .

٩٢- وهذا تماماً ما يريد الإسرائيليون أن توافقوا عليه فى الاتفاق المؤقت، إنهم يريدون أن ينشئوا المجلس الإدارى أو سلطة الحكم الذاتى؛ لكى تكون الذراع الإدارى المدنى لسلطات الاحتلال العسكرى، ولا يهمهم اسمها .

٩٣- ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإنهم يريدون أن ينشئوا حكومة محلية فى الأراضى الفلسطينية (سواء سلطة الحكم الذاتى أو المجلس الإدارى) بحيث تكون فعلياً حكومة عميلة لقوات الاحتلال العسكرى الإسرائيلى، وهذا ما يمكنهم عمله وفقاً للقانون الدولى بشرط أن يلتزموا بقوانين الحرب، وهو ما لن يفعلوه على أية حال، وهذه النتيجة واضحة تماماً فى الفقرة ٣٦٦ من الدليل الميدانى .

الفقرة ٣٦٦- الحكومات المحلية التى تنشأ تحت القهر والحكومات العميلة

القيود المفروضة على سلطة الحكومة المحتلة لا يمكن تفاديها عن طريق نظام يستخدم حكومة عميلة مركزية أو محلية؛ لكى تقوم بأعمال غير مشروعة إذا نفذت مباشرة عن طريق المحتل، فالأفعال المفروضة من المحتل هى رغم ذلك أفعاله .

٩٤- ومع ذلك فهذا تماماً ما يريد الإسرائيليون أن يفعلوه، إنهم يريدون إنشاء حكومة عميلة فلسطينية؛ لكى تقوم بقمع الشعب الفلسطينى من أجل الإبقاء على الاتفاق المؤقت، وسوف يزعم الإسرائيليون حين ذلك أنه مادام الشعب الفلسطينى

قد وافق على هذه الحكومة العميلة التي أنشأها الاتفاق المؤقت، فإن هذا القمع لا يعد انتهاكاً لقوانين الحرب أو اتفاقية جنيف الرابعة؛ لأن الفلسطينيين يقومون بذلك بأنفسهم.

٩٥ - هذه هي نفس الطريقة التي حكم بها النازي عن طريق حكومات عميلة في الدول الأوروبية تم إنشاؤها قبل الحرب العالمية الثانية (ومثال ذلك النمسا وتشيكوسلوفاكيا)، وخلال الحرب (مثل الحكومة العميلة في النرويج)، ويحاول الإسرائيليون هنا أن يقيموا سلطة الحكم الذاتي أو المجلس الإداري ليصبحوا عملاء ضد الشعب الفلسطيني، وحتى الآن يبدو أن الأمريكيين يساندونهم.

٩٦ - ولكن وفقاً للقانون الدولي فهي مسئوليتكم الشخصية في التأكد من أن ذلك لن يحدث. بعد الحرب تم محاكمة العملاء بتهمة الخيانة العظمى وتم إعدامهم؛ لذلك يقع عليكم الالتزام بالتأكد من أن الاتفاق المؤقت لن يعترف بسلطة الحكم الذاتي باعتبارها ذراعاً إدارياً مدنياً لقوات الاحتلال الإسرائيلي، وإلا لن تكون سلطة الحكم الذاتي أكثر من كونها حكومة عميلة وفقاً للقانون الدولي، فإنكم إن وافقتم، فإنكم توافقون على استرقاق شعبكم وحماية هذا الاسترقاق بقوة الشرطة الخاصة بكم، لا يجب أن يكون توقيع الاتفاق المؤقت وارداً.

سابعاً: يجب أن تتجنبوا اتفاقاً مؤقتاً يؤدي إلى حرب أهلية بين أبناء الشعب الفلسطيني

٧ - إذا كان عليكم أن توافقوا على مثل هذا الاتفاق المؤقت فإنه يحتمل أن يؤدي إلى حرب أهلية بين الشعب الفلسطيني بين المناصرين لسلطة الحكم الذاتي والمجلس الإداري والاستبعاد وأولئك الراضين لذلك، وسوف يقتل الفلسطينيون بعضهم بعضاً أكثر مما يقتلهم الإسرائيليون، ولكن إذا كان لا بد أن يموت الفلسطينيون فيجب أن يكون ذلك على يد الإسرائيليين وليس الفلسطينيين، ودع الإسرائيليين يقومون بعملهم القذ، ولا يجوز أن يقوم الفلسطينيون نيابة عن إسرائيل بهذا العمل.

٨ - وقد تحدثت عن هذه النقاط من واقع تجربة شعبي، الشعب الأيرلندي، لقد

حاربنا الإمبراطورية البريطانية طوال الثمانمائة عام الماضية وخضعنا للاستعمار والاحتلال والإبادة والأبارتهيد والإفناء والعنصرية والمستعمرين. . . إلخ لأكثر من ثمانمائة عام. والآن وبعد ٨٠٠ سنة من النضال وصلنا أخيراً إلى حافة النجاح فى طرد الإمبراطورية البريطانية من وطننا.

٩- ومع ذلك، فإنه فى عام ١٩٢١م قرر أحد رموز حركة التحرر الوطنى، الجيش الأيرلندى الجمهورى، قرر توقيع اتفاقية التقسيم مع الإمبراطورية البريطانية سمحت لهذه الأخيرة بأن تبقى كسلطة محتلة لست مقاطعات من مقاطعاتنا الشمالية. هذا القرار المؤلم أدى إلى حرب أهلية بين المؤيدين للاتفاقية والمعارضين لها بين صفوف الجيش الجمهورى الأيرلندى، وبين المؤيدين والمعارضين لها بين طوائف الشعب الأيرلندى.

لقد قتل الأيرلنديون أكثر مما قتل البريطانيون، والواقع أن الإمبراطورية البريطانية دفعت جزءاً من شعبنا للقيام بالعمل القدر نيابة عنها.

١٠- لا يجوز أن يُجر الشعب الفلسطينى إلى نفس المصيدة التى نصبت له، لا يجوز أن توقعوا اتفاقاً مؤقتاً يمكن أن يمهد لحرب أهلية بين شعبكم بين المؤيدين له والمعارضين. فإن الفلسطينيين سوف يذبح بعضهم بعضاً، بينما الإسرائيليون يتفرجون، وبعد أن يُفنى بعضكم بعضاً، سيتحرك الإسرائيليون لسرقة ما تبقى من أراضيكم بصرف النظر عن الاتفاق المؤقت.

١١- إن الحرب الأهلية الفلسطينية والإبادة الذاتية هى تماماً ما يفكر فيه الإسرائيليون بالنسبة لكم. هذا هو الحل الإسرائيلى النهائى للشعب الفلسطينى، وهو مماثل تقريباً لنفس الحل التاريخى الذى فكر فيه هتلر للشعب اليهودى. وحيث يجب ألا تقعوا فى هذا الشرك المنصوب لكم من جانب الإسرائيليين وبمساندة الأمريكيين. ومن الناحية التاريخية، فإنه من الأهم المحافظة على وحدة وتماسك وصيانة الشعب الفلسطينى من أجل مقاومة الاحتلال الإسرائيلى وقهره.

ثامناً: يجب أن يكون هناك تفاهم حول التسوية النهائية كجزء من الاتفاق المؤقت

١٢- دعنا نعود إلى السيناريو الذى حددته أعلاه، أى انسحاب القوات المسلحة

الإسرائيلية إلى قواعد عسكرية فى الأراضى الفلسطينية؛ حيث تظل مقصورة على هذه القواعد، ويجب أن تتأكد أيضاً من أن أى اتفاق مؤقت لا يعترف بأى شكل يحق لإسرائيل فى أن تبقى سلطة احتلال حربي فى الأراضى الفلسطينية، أو أن سلطة الحكم الذاتى أو قوات الشرطة الفلسطينية، لها أى علاقة بسلطة الاحتلال الإسرائيلى. فإذا استوفيت هذه الشروط، فكيف يمكن التعامل مع قضايا الاختصاص والقوانين، والمستوطنين والمستوطنات؟ سوف تحاول بقية هذه المذكرة معالجة هذه القضايا الصعبة من وجهة النظر الفلسطينية، لكن يجب أن تفهموا أنه لا توجد أى سابقة فى صالح الشعب الفلسطينى فى التاريخ الحديث للقانون الدولى والعلاقات الدولية تبين نجاح مثل هذا الاتفاق المؤقت، بل إن معظم السوابق التى نعرفها قد تضمنت سجلاً من الفشل بالنسبة للشعوب والأقاليم المحتلة، وتلك هى أيضاً النصيحة التى توصلت إليها دراسة وزارة الخارجية الأمريكية لتاريخ ما يسمى بـ «الحكم الذاتى والقانون الدولى».

١٣ - عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وفى إشارة واضحة فيها، أبرمت وزارة الخارجية الأمريكية عقداً مع اثنين من أساتذة القانون الدولى لدراسة تاريخ الحكم الذاتى فى القانون الدولى. وقد نشرت هذه الدراسة فيما بعد من قبل معهد القانون الدولى عام ١٩٨٠م بمعرفة الأستاذين هانوم ونييلج بعنوان: «مفهوم الحكم الذاتى فى القانون الدولى». ولن أدخل فى تفاصيل هذا التقرير الصادر عن الخارجية الأمريكية، ولكن أريد أن أقتبس الخلاصة التالية للمؤلفين: «يشير المسح الحالى إلى عدم وجود أمثلة ناجحة للتطبيق لنظم انتقالية دون اتفاق مسبق حول الطبيعة العامة للنظام الدائم الذى يمكن إقامته»^(٢). ومع ذلك، فهذا هو بالضبط ما يريد الأمريكيون والإسرائيليون أن تفعلوه.

١٤ - ويعلم الإسرائيليون والأمريكيون من أساس دراسة الخارجية الأمريكية، أنه لم يوجد فى التاريخ ترتيب انتقالى ناجح ما لم يكن هناك اتفاق مسبق حول النتيجة النهائية لهذه العملية، ومع ذلك فكل من الأمريكيين والإسرائيليين يريدونكم أن تمضوا فى هذا الاتفاق الانتقالي دون تفاهم حول النتيجة النهائية. والسبب فى ذلك واضح تماماً وهو أن الأمريكيين والإسرائيليين يعلمون تماماً أنه إذا مضيتم فى طريق هذا الاتفاق الانتقالي دون ضمانات حول النتيجة النهائية، فإن

الاتفاق الانتقالي سوف يفشل، وأن الإسرائيليين سيصبحون مسيطرين على شعبكم وأرضكم لأجل غير مسمى .

١٥ - إن الأمريكيين والإسرائيليين ليسوا أغبياء ؛ لأنهم يعلمون تماماً ما يفعلون على أساس دراساتهم، فهم يحاولون دفعكم إلى الموافقة على اتفاق مؤقت دون تفاهم حول النتيجة النهائية، على أمل أن الاتفاق المؤقت سوف يفشل، وعلى ذلك فإنكم تكونون قد وافقتم على استبعادكم عن طريق الاتفاق الانتقالي .

١٦ - يجب أن توضحوا ذلك للأمريكيين . كيف يتوقعون منكم الدخول في اتفاق انتقالي دون تفاهم حول النتيجة النهائية، فيما تشير دراساتهم إلى أنه تحت هذه الظروف سوف تفشل الاتفاقية الانتقالية . إن الأمريكيين لا يعملون بحسن نية هنا يجب ألا تثقوا في كلمتهم . إنهم يحاولون جذبكم إلى مسار الحكم الذاتي وفقاً لكامب ديفيد، بينما يؤدي ذلك إلى استبعاد شعبكم بقية الدهر . يجب أن توضحوا ذلك تماماً للأمريكيين والإسرائيليين بأنكم تعرفون تماماً ما يجري وأنكم لا توافقون عليه . حتى لو أن الدراسة الأمريكية جعلت ذلك واضحاً، فإنكم يجب أن تستخدموا نفس الدراسة لمصلحتكم .

تاسعاً: سلطة الحكم الذاتي يجب أن يكون لها سلطة إدارية وتشريعية

١٧ - إذا افترضتم أنه يمكنكم أن تحققوا الأهداف السالف بيانها، فإن هذا التحليل ينصرف إذن إلى الوضع القانوني والإداري في الأراضي الفلسطينية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية إلى القواعد العسكرية التي يجب الاتفاق عليها فعلاً، والذي يحدث هو أولاً أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي ينتهي في ضوء القانون الدولي ؛ لأنه لم يعد فعلاً سوى في القواعد العسكرية الباقية، ومن ثم فإن اللوائح العسكرية الإسرائيلية لا تعنى شيئاً في الأراضي الفلسطينية المحررة، وهي تصبح لاغية، وتنتهي بموجب قوانين الحرب . هذه النتيجة لن تكون واردة بالنسبة للقواعد العسكرية الإسرائيلية التي تبقى وفق قانون الاحتلال الحربي .

١٨ - وفق السيناريو الموضح أعلاه، فإن كل قوانين ما قبل ١٩٨٧م الفلسطينية والمؤسسات والمجلس والأجهزة الإدارية والمحاكم وغيرها، تدب فيها الحياة بمجرد

انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية إلى قواعدها العسكرية عدا تلك القواعد، ويسرى القانون والنظام فى الأراضى الفلسطينية المحررة عن طريق الشرطة الفلسطينية التى لا تخضع لسيطرة الجيش الإسرائيلى، ولكنها تخضع بدلاً من ذلك إلى قوانين ما قبل ١٩٦٧م وقوانين سلطة الحكم الذاتى والتى بدورها لا يجوز أن تكون ذراعاً مدنياً إدارياً لقوات الاحتلال الإسرائيلى، وحينئذ فإن اللوائح العسكرية الإسرائيلىة لا تطبق فى الأراضى الفلسطينية المحررة، وسوف تحكمون أنفسكم وفق قوانينكم التى كانت موجودة قبل ١٩٦٧م ومؤسساتكم، بالإضافة إلى سلطة الحكم الذاتى.

١٩ - صحيح أن قوانين ما قبل ١٩٦٧م عمرها ٢٥ عاماً، وبعضها يحتاج إلى تعديل ومراجعة أو إلغاء أو تحديث. . . إلخ، وهى مهمة سلطة الحكم الذاتى التى يجب أن يكون لديها اختصاص تشريعى وصلاحيات للقيام بذلك كجزء من أى اتفاق مؤقت، وخلال هذه المرحلة الانتقالية، التى قد تصبح هى التسوية النهائية، على أية حال، حتى تصدر سلطة الحكم الذاتى هذه التشريعات الحديثة، فإن قوانين ما قبل ١٩٦٧م والهيئات والمحاكم تظل كما هى، وتعمل بأقصى ما تستطيع تحت هذه الظروف. هناك نقطة مبدئية مهمة يجب أن نعتدوا عليها، وهى أن شعبكم تحكمه القوانين السابقة على ١٩٦٧م وكذلك الهيئات، لا تخضع بأى حال للقانون والهيئات الإسرائيلىة، على الأقل حتى يمكن لسلطة الحكم الذاتى أن تنظم وتعمل.

٢٠ - وهكذا خلال هذه المرحلة الانتقالية وحتى تعمل سلطة الحكم الذاتى فإن كل القوانين السابقة على ١٩٦٧م والهيئات والمحاكم هى التى تفصل فى المسائل المدنية والجنائية بالنسبة لكل السكان المقيمين فى الأراضى المحررة. ومع ذلك، هذه القوانين يجب أن تنسجم مع الوضع الحالى على الأرض فى الأراضى الفلسطينية المحررة، هذا هو بالتحديد ما يجب على سلطة الحكم الذاتى أن يكون لها عليه سلطة تشريعية مستقلة.

٢١ - لقد سبق أن أقر الإسرائيليون بأنه كان هناك تشريع قائم قبل ١٩٦٧م، ولذلك فإن سلطة الحكم يجب أن يكون لها سلطات تشريعية؛ لكى تصدر قوانين

جديدة، وأن تعدل أو تغير أو تلغى أو تراجع أو تحدث القوانين السابقة على ١٩٦٧م على ضوء ٢٥ سنة من التاريخ والاحتلال، ولذلك يجب أن تصروا على أن سلطة الحكم الذاتى لها سلطات تشريعية، وإلا فإن اللوائح العسكرية الإسرائيلية ستظل سارية إما بشكل فعلى أو بشكل قانونى. ولن تكون سلطة الحكم الذاتى أكثر من كونها الذراع المدنى الإدارى للاحتلال العسكرى الإسرائيلى. ومن ثم تصبح حكومة عميلة وفق القانون الدولى.

٢٢- ومن المهم أن يكون لسلطة الحكم الذاتى صلاحيات تشريعية وإدارية مستقلة لإصدار التشريعات، ولا يمكنكم السماح لإسرائيل بالقيام بهذه المهام على أى نحو، وفى هذه الحالة فإن دراسة وزارة الخارجية الأمريكية المذكورة أعلاها تتفق معى، فهى تنتهى إلى أن هناك مطلباً أساسياً (إقليم متمتع بكامل الحكم الذاتى) (يجب أن يوجد جهاز سلطة محلية منتخبة وله سلطات مستقلة تشريعية، رغم أن حدود سلطة هذا الجهاز سوف تكون محددة بوثيقته المنشئة له).

٢٣- ولذلك، فإنه فى مناقشتكم مع الأمريكيين والإسرائيليين يجب أن تصروا على أن تتمتع سلطة الحكم الذاتى بسلطات تشريعية مستقلة، حتى إن دراسة الخارجية الأمريكية نفسها تقول ذلك، فكيف يقدم لكم الأمريكيون أقل من ذلك؟ كيف يطلبون منكم قبول ما هو أقل من ذلك؟.

٢٤- ومع ذلك، فهذا ما يطلب الأمريكيون والإسرائيليون منكم أن تقبلوه، إنهم يطلبون منكم أن تقبلوا المجلس الإدارى أو سلطة الحكم الذاتى التى لا تتمتع بأى سلطات تشريعية. هذا هو بالضبط ما قررته حكومة بيجين فى كامب ديفيد أن تُمنحوه خلال مفاوضات لينوفتش التى لم تكونوا طرفاً فيها، وهى لذلك ليست ملزمة لكم.

مرة أخرى، يجب أن ترفضوا بشدة منح كامب ديفيد لهذه المفاوضات، سواء فسرت من جانب بيجين أو كارتر.

عاشراً: يحاول الأمريكيون خداعكم بشأن سلطة الحكم الذاتى

٢٥- من الواضح أيضاً لى أن الأمريكيين يحاولون خداعكم بشأن سلطة الحكم

الذاتي بصلاحيات تشريعية مستقلة. والدليل على هذا الخداع الأمريكي يمكن العثور عليه في تصريح مساعد وزير الخارجية «إدوارد دجيرجيان» في الوثيقة السالف ذكرها وعنوانها: «محاضر اجتماعات وزارة الخارجية الأمريكية» الأربعة ٢ / ١٠ / ١٩٩٢ م، ص ٤، وسوف أحلل الفقرة سطرًا سطرًا لأظهر مدى خداع «جوريان» ومدى اتباعه لخط الإسرائيليين الذين اتبعوه في كامب ديفيد في هذه المفاوضات.

٢٦- اللغة الحاسمة تبدأ بالتعليق الآتي الذي أدلى به دجيرجيان: «لقد استمعنا إلى السلطة المنتخبة ونفهم أن السلطة المنتخبة سوف يكون اسمها المجلس التنفيذي بدلاً من المجلس الإداري». من وجهة نظر قانوني أمريكي ممارس وأستاذ قانون، هذه اللغة تمثل الكثير من اللغة المزوجة والمفخخة.

٢٧- في نظام القانون العام الأنجلو أمريكي لا يوجد فرق أساسى بين السلطات التنفيذية والسلطات الإدارية، فكلتاها أساساً نفس الشيء. فالسلطات التنفيذية هي أعلى سلطات حكومية وإدارية، والسلطة التنفيذية هي التي تحدد السلطات الإدارية والأخيرة إذن تخضع للأولى، لكن السلطات التنفيذية، ليست سلطات تشريعية. الحقيقة أن السلطات التشريعية هي التي تحدد كلا من السلطات التنفيذية والإدارية. وهكذا فكل من السلطات التنفيذية والإدارية يخضع للسلطات التشريعية.

٢٨- دعنى أعطيك مثالاً مستمداً من قوانين ومؤسسات الولايات المتحدة. منذ سنوات كنت أمارس مهنة المحاماة فى الضرائب، ولا أزال مرخصاً لممارسة قضايا الضرائب أمام المحاكم الأمريكية المختصة بالضرائب ومحكمة المطالبات. ومن ثم، فإن القياس هنا مستمد من النظام الضريبي الأمريكي؛ لكى أوضح الخداع الأمريكى بشأن سلطة الحكم الذاتى.

٢٩- «إدارة الدخول» تعتبر هيئة داخلية فى إطار وزارة الميزانية التى هى جزء من السلطة التنفيذية الفيدرالية الأمريكية، ومن ثم فإن إدارة الموارد والدخول هى السلطة الإدارية ذات القوة من السلطة التنفيذية، وهى جزء من وزارات المالية، وهى السلطة التنفيذية بسلطات تنفيذية لرقابة الصرف. لكن إدارة الميزانية والدخول ليس لها سلطة تشريعية مستقلة لإصدار تشريعات أو قوانين لأغراض جمع الضرائب من الشعب الأمريكى.

٣٠- وفق الدستور الأمريكي فإن سلطة إصدار تشريعات ضريبية تكمن كلية في كل من مجلسى الكونجرس . ووزارة المالية وإدارة الدخول يفترض أن يفعل ما يأمرهما به الكونجرس عندما يتعلق الأمر بجمع الضرائب ، فليس لها سلطة قانونية مستقلة ، وعندما يتعلق الأمر بجمع الضرائب فإن سلطتهما تعتبر سلطات مخولة من جانب الكونجرس الأمريكى .

٣١- أن «دجيرجيان» لم يقدم تنازلاً في هذا الشأن عندما عرض نقل سلطة الحكم الذاتى والمجلس الإدارى من مجلس إدارى إلى مجلس تنفيذى ، وكل ما عرض عمله هو زيادة وضعه من كونه إدارة للرقابة على الصرف إلى كونه إدارة للميزانية ؛ لأن سلطة الحكم الذاتى ستظل بلا أى صلاحيات تشريعية .

٣٢- ووفقاً للرؤية الاستراتيجية لـ«دجيرجيان» ، وفى ضوء القانون الإدارى سوف تصبح سلطة الحكم الذاتى هى الذراع المدنى لقوات الاحتلال الإسرائيلى ، بعبارة أخرى تصبح سلطة الحكم الذاتى الإدارة المدنية أو حكومة عميلة للجيش الإسرائيلى مهمتها احتلال شعبيكم . وبالطبع فإنكم لا تريدون أن يحدث ذلك ، لكن ما لم يكن لدى سلطة الحكم الذاتى صلاحيات تشريعية ، فإن ذلك هو ما سيحدث ، ويعرف الإسرائيليون والأمريكيون ذلك .

٣٣- يحاول الأمريكيون خديعتكم عن طريق وضع تمييز مزيف بين السلطات الإدارية والسلطات التنفيذية ، لا يوجد فرق دستورى أساسى بين السلطات التنفيذية والسلطات الإدارية . والأجهزة الإدارية الأمريكية خاضعة لسلطة الأجهزة التنفيذية ، لكن سلطات الأجهزة التنفيذية تنبع من الأجهزة التشريعية ، وهى الكونجرس فى الولايات المتحدة أو الدستور نفسه .

٣٤- وهكذا فإن صلاحيات سلطة الحكم الذاتى يجب أن تنبع من مصدر ما ، إما سلطات الاحتلال ، أو الشعب والأرض فى فلسطين ؛ ولذلك يجب أن تتأكدوا أنه فى الاتفاق المؤقت ينبع مصدر سلطة الحكم الذاتى من :

(أ) الانتخابات العامة للشعب الفلسطينى المقيم فى أرضه .

(ب) صلاحيات تشريعية مستقلة للسلطة فى الأراضى الفلسطينية وللشعب المقيم فيها ، فإن لم تكن كذلك فإن صلاحيات سلطة الحكم الذاتى يكون مصدرها

سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، وهذا يعنى أن سلطة الحكم الذاتى ليست أكثر من فرع إدارى أو تنفيذى لقوات الاحتلال الإسرائيلية . والخلاصة أنه بدون صلاحيات تشريعية مستقلة فإن سلطة الحكم الذاتى لن تكون أكثر من «حكومة عميلة» فى إطار القانون الدولى .

٣٥ - سيراً مع بيان دجيرچيان ، يظهر كيف أنه مخادع «قد يكون لها صلاحيات ولوائح تنفذ القانون و نعتقد» ، مرة أخرى أن هذه اللغة تعتمد الخداع ، وطبعاً فإن «إدارة الدخول» تتمتع بسلطة إصدار اللوائح والقواعد التى تطبق قوة القانون ، ولكن هذا لا يعنى أن إدارة الدخول لها سلطة تشريعية مستقلة ؛ لكى تصدر القوانين ذاتها . وإدارة رقابة الصرف ليس لها كذلك ، وسلطة هذه الإدارة إصدار القرارات واللوائح لتقييد سلطات القانون تقوم على سلطة وصلاحيات مفوضة لها من جانب الكونجرس ، إن الكونجرس وحده هو الذى يفرض القوانين الضريبية نفسها .

٣٦ - وبالمثل فإن إدارة الميزانية لها «سلطة إصدار القرارات واللوائح التى تطبق القانون» لكن ليست لها سلطة تشريعية مستقلة لإصدار القوانين ذاتها . بل إن هذه القوانين يتم إصدارها من الكونجرس ، وهو بدوره يعطى إدارة الميزانية سلطة إصدار قرارات ولوائح لتنفيذ قوانين الضرائب التى أصدرها الكونجرس ، وعلى أساس هذه الموافقة البرلمانية ، فإن إدارة الميزانية تقوم بإدارة جهاز الرقابة ؛ لكى تقوم بجمع الضرائب نفسها . إن جهاز رقابة الصرف هو جهاز إدارى لجمع الضرائب وهو جزء من إدارة الميزانية ، وهى الجهاز التنفيذى لهذا الغرض وغيره . والسلطة النهائية على سياسة الضرائب تقع فى أيدي الكونجرس وفق أحكام الدستور الأمريكى .

٣٧ - من الواضح لى كمحام أمريكى أن «دجيرچيان» يحاول خداعكم والنصب عليكم وإحداث الاضطراب لكم . لقد أظهر دجيرچيان نصبه واحتماله فى الجزء الثانى من هذه الجملة ، يقول : «ونحن نعتقد أنه لا يجوز أن يختلط عليكم أن الصلاحيات التنفيذية للجهاز التشريعى هو فكرة طيبة» هذا كلام فارغ ، وهو تمييز مخادع دون تمييز . دجيرچيان يكذب وينصب عليكم .

٣٨ - طبقاً للممارسة الأمريكية ، فإنه بغير سلطة تشريعية ، فلا يتصور وجود أعمال تشريعية ، فكل ما لديكم هو إما أعمال تنفيذية أو إدارية وليست أعمالاً تشريعية ؛ لأن الأجهزة التشريعية تصدر القوانين وليس القرارات .

مرة أخرى، هذا التصريح لا قيمة له وهو يعرف ذلك . يجب أن يصر الفلسطينيون على أن يكون لهم سلطة تشريعية مستقلة تصدر القوانين لا القرارات والمراسيم، ثم تصروا على أن تتمتع سلطة الحكم الذاتى بصلاحيات تشريعية لإصدار القوانين، وإلا ستصبح سلطة الحكم الذاتى خاضعة للجيش الإسرائيلى وقوات الاحتلال، وهى بذلك تكون حكومة عميلة .

إصدار التنظيمات واللوائح هو عمل إدارى وتنفيذى، وليس تشريعياً . الهيئات التشريعية تصدر قوانين، وليس تنظيمات ولوائح .

٣٩- ذلك معروف تماماً هنا فى الولايات المتحدة، وأنا متأكد أن دجيرچيان يعرفه . مرة أخرى هم يكذبون عليكم ويحاولون خداعكم لتقبلوا كامپ ديشيد بمفهومها الإسرائيلى يجب ألا تقعوا فى الفخ . يجب ألا تثقوا فى الأمريكيين . ليسوا حسنى النية، بصرف النظر عما يقولونه لكم فى وجوهكم، فهم يؤيدون الأجنحة الإسرائيلىة .

٤٠- مرة أخرى يجب أن تصروا على أن تكون لسلطة الحكم الذاتى سلطة تشريعية مستقلة . فحتى دراسة إدارة الخارجية الأمريكية تقول ذلك، وإلا ستكون سلطة الحكم الذاتى ذراعاً إسرائيلىة .

٤١- سوف أستمر مع بيان دجيرچيان لأبين كيف يتعمد خداعكم : «نحن نفهم إصرار الفلسطينيين على سلطة إصدار القرارات والمراسيم التى لها قوة القانون» .

٤٢- إن باستخدام هذه اللغة يحاول دجيرچيان حملكم على قبول أن يكون لسلطة الحكم الذاتى إصدار مراسيم لها قوة القوانين، لكنها ليست قوانين بذاتها، ومن ثم فهو يريدكم أن توافقوا على أن تكون سلطة الحكم الذاتى ليست أكثر من كونها ذراعاً إدارياً تنفيذياً لقوات الاحتلال الإسرائيلى، وإذا لم يكن لسلطة الحكم الذاتى صلاحيات تشريعية مستقلة، فإن صلاحياتها سوف تأتى من مصدر ما من وزير الدفاع الإسرائيلى، إذا كان كذلك ستصبح سلطة الحكم الذاتى هى الذراع التنفيذى للجيش فى أى حكومة عميلة، بعبارة أخرى .

٤٣- الجملة الأخيرة فى بيان دجيرچيان التى يحللها هنا هى (ليس مقبولاً بالنسبة

للفلسطينيين أن يصروا على حقوق تشريعية للانقلاب على اتفاقات ثم التفاوض عليها فعلاً أو إصدار تشريعات يمكن أن تغير الاتفاقيات من طرف واحد. طبعاً ليس هذا ما تنوون عمله، وقد عمل دجيرجيان إلى تسوية ما تريدون عمله.

الحاجة إلى قانون أساسي

٤٤ - يجب أن تصروا على أن تتمتع سلطة الحكم الذاتي بصلاحيات إصدار القوانين، لكنكم يمكنكم أيضاً الموافقة على أن الصلاحيات التشريعية لسلطة الحكم الذاتي يمكن أن تخضع لقانون أساسي يحظر على سلطة الحكم الذاتي القيام ببعض الأمور. فمثلاً في هذا القانون الأساسي يمكنكم أن تحظروا على سلطة الحكم الذاتي أن تعلن دولة فلسطين مستقلة؛ لأن المجلس الوطني سبق له إعلان هذه الدولة عام ١٩٨٨م، ومن ثم فلا يحق لسلطة الحكم الذاتي أن تعلن الدولة مرة أخرى، وبالمثل يمكنكم أن يختص القانون الأساسي على قيام سلطة الحكم الذاتي بتعديل الاتفاق المؤقت نفسه.

٤٥ - أكثر من ذلك، حتى لو أن دراسة وزارة الخارجية في هذا الشأن قد وصلت إلى نفس النتيجة التي أوصى بها (يجب أن يوجد جهاز محلي منتخب بصلاحيات تشريعية تزعّم أن سلطة الجهاز سوف تكون محصورة بموجب وثيقة إنشائه)، وهذه الوثيقة المنشأة ستكون القانون الأساسي، ولا يجب أن تكون دستورياً رسمياً حتى يكون الشعب الفلسطيني قادراً على ممارسة حقوقه السيادية داخل أراضيه.

٤٦ - ولكنني كما فهمت فإنكم مستعدون تماماً لتقييد صلاحيات سلطة الحكم الذاتي بقانون أساسي ينص على بعض القيود الأساسية على صلاحياته التشريعية المستقلة، وهذا موقف معتدل لتأخذه حَقّاً، إن هذا الموقف تدعمه تماماً دراسة وزارة الخارجية، ويعرفه دجيرجيان ومستشاروه.

٤٧ - فالأمريكيون يحاولون حملكم على الموافقة على أقل ما توصى به دراسة الخارجية الأمريكية، بعبارة أخرى يريدون حملكم على الموافقة على موقف إسرائيلي حول خطة الحكم الذاتي، حيث لا تكون أكثر من كونها مجلساً إدارياً، وسلطة إدارية أو مجلساً تنفيذياً تحت إشراف وزارة الدفاع أو الجيش الإسرائيلي، لا تعدو أن تكون حكومة عميلة. **ويبدو لي أن الأمريكيين والإسرائيليين لا يريدون**

أن تكون سلطة الحكم الذاتى والمجلس الإدارى إلا مجرد إدارة مدنية للجيش
الإسرائيلى .

٤٨ - ولكن لا يجوز أن تسمحوا باحتلال شعبكم مرة أخرى، فليفعل
الإسرائيليون عملهم القدر بأنفسهم، ويجب أن تحافظوا على وحدة الشعب
الفلسطينى؛ لكى تقاوموا الاحتلال والقمع الإسرائيلى بأى ثمن. فإذا لم يرد
الإسرائيليون السلام مع العدل هذه المرة، فليكن ذلك .

يجب أن تعرضوا قضيتكم مباشرة على كليتون

٤٩ - إن الاطلاع على محاضر اجتماعات ٢١ أكتوبر ١٩٩٢م يظهر لى أن
الأمريكيين يعملون وفق اتفاقيات كامب ديفيد، رغم أنهم لا يستخدمون اسم
كامب ديفيد، لا أرى أهمية فى هذه المذكرة للدخول فى تفاصيل المحاضر لى
أوضح ذلك، لكن من الواضح لى أن كل أمريكى يستخدم مصطلح عملية السلام
بمفهوم اتفاقيات كامب ديفيد، وبعبارة أخرى فإنهم يعملون فى الخفاء مع
الإسرائيليين لحملكم على الموافقة على اتفاقات كامب ديفيد لتسميتها شيئاً آخر،
ولكننا جميعاً نعلم إلى أين تؤدى كامب ديفيد بالشعب الفلسطينى، الحل النهائى
الذى رآه بيجن، شامير، شارون، إيتان، كاهان، ورايين الآن .

٥٠ - أكثر من ذلك، معظم الأمريكيين فى هذه الاجتماعات من اليهود، ولهذا
السبب فهم يرون كل العملية بعيون إسرائيلية، إنهم نفسياً غير قادرين على رؤية
هذه العملية من خلال عيون الشعب الفلسطينى، إنهم ليسوا وسطاء شرفاء .

.....
.....

الصلاحيات التشريعية المستقلة لسلطة

الحكم الذاتى سوف تؤدى إلى السيادة الفلسطينية

١٤٦ - هناك سبب أكيد لى تصروا على صلاحيات تشريعية مستقلة لسلطة
الحكم الذاتى حتى رغم صدور قانون أساسى، فالإسرائيليون والأمريكيون
يحاولون أن يضعوا شعبكم وأرضكم فى إطار كامب ديفيد إلى الأبد، وهناك طريق

واحد للالتفاف على ذلك، وهو أنكم يجب أن تتبنوا في الاتفاق المؤقت أداة تتمكن بها سلطة الحكم الذاتي من أن تؤكد على سيادة سياسية وقانونية معترف بها دولياً على الشعب والأرض في فلسطين، بعبارة أخرى يجب أن تبنا دولتكم من القاع إلى القمة، وأساس السيادة هو الشعب الذي يعيش على الأرض ويمارس السيطرة على نفسه وعلى أرضه، ولكن ذلك يمكن تحقيقه إذا توفر لسلطة الحكم الذاتي الصلاحيات التشريعية المستقلة؛ لكي تسن القوانين لشعبكم وأرضكم.

١٤٧- فإذا توفر لسلطة الحكم الذاتي صلاحيات تشريعية مستقلة وسلطات سن القوانين خلال سريان الاتفاق المؤقت، فإن سلطة الحكم الذاتي حينئذ ستمتع بسيادة قانونية دولية واقعية على الشعب والأرض الفلسطينية.

وسوف تتصرف سلطة الحكم الذاتي كما لو كانت الجهاز التشريعي ذا السيادة، حتى لو لم يكن وصل بعد إلى هذا المستوى من الناحية الفعلية، إن إصدار القوانين يعني أن سلطة الحكم الذاتي تمارس سلطات سيادية، وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني يمارس سلطة على الأرض والشعب، وتصبح سلطة الحكم الذاتي بذلك قادرة حينذاك على بناء الدولة الفلسطينية من القاع، أي من الأرض والشعب.

١٤٨- ومن وجهة نظر القانون الدولي والسياسة الدولية فإن السيادة القانونية الدولية تتبع فقط من الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، ولذلك يجب أن تبنى الدولة الفلسطينية من القاع. يريد الإسرائيليون أن يفعلوا العكس، فهم يريدون إنشاء سلطة الحكم الذاتي والمجلس الإداري الفلسطيني بصلاحيات تستمد من الجيش الإسرائيلي، وبذلك يعيق إنشاء أى سيادة فلسطينية مستقلة وقانونية فى الأراضى الفلسطينية، وهكذا فإن الطريق الوحيد لتفادى هذه النتيجة هو أن يطلب من سلطة الحكم الذاتي ضرورة أن يكون لها صلاحيات تشريعية مستقلة، وحتى تتمكن من إصدار القوانين، وبالطبع يجب أن يكون هناك نظام للانتخابات الفلسطينية الوطنية العامة يخوضها الشعب الفلسطيني لاختيار أعضاء سلطة الحكم الذاتي.

١٤٩- إذا حققت هذه الأهداف فسوف يتوفر لديكم أساس السيادة فى أيديكم وتصبح لدولة فلسطين حقيقة واقعة، بصرف النظر عن الوقت الذى يسرى فيه

الاتفاق المؤقت، حتى لو لم تتوصلوا إلى ما يسمى بـ «التسوية النهائية»، ومرة أخرى وللاعتبارات السابق شرحها لا أعتقد أنكم سترون يوماً ما يسمى بـ «التسوية النهائية».

١٥٠ - لهذا السبب يجب أن توردوا في الاتفاق المؤقت آلية يمكن بها بمضى الوقت أن تنضج السيادة الفلسطينية بصرف النظر عما يحدث، والطريقة الوحيدة التي يمكنكم بها عمل ذلك هي بصرف النظر عما يحدث، الإصرار على وجود سلطة الحكم الذاتي، وأن يكون لها صلاحيات تشريعية مستقلة لإصدار القوانين التي تسرى على كل الشعب والأراضي التي تقع في إطار اختصاصها، وهذا يوجب أن تفرض سلطة الحكم الذاتي سيطرتها على كل الأراضي والشعب في الأراضي الفلسطينية المحررة، ولكن باستثناء أى قواعد عسكرية باقية وتم إنشاؤها وفقاً للاتفاق المؤقت، وهذه الملاحظات تقودنا إلى السؤال الصعب حول معاملة المستوطنين والمستوطنات الإسرائيلية في أى اتفاق مؤقت وسوف أعالج هذه القضايا المعقدة الآن.

أحد عشر: يجب ألا يكون هناك مستوطنون إسرائيليون في الاتفاق المؤقت.

١٥١ - يريد الإسرائيليون أن يوقع الفلسطينيين على اتفاق مؤقت يؤدي إلى إسباغ الشرعية على وجود المستوطنين والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية على أساس واقعي. وبالطبع لا يجب أن تفعلوا ذلك، «بل ليس لكم السلطة القانونية للقيام بذلك، بموجب المادتين ٧، ٨ من اتفاقية جنيف الرابعة، كما هو موضح أعلاه.

١٥٢ - ومع ذلك، ما يريد الإسرائيليون عمله هنا هو حملكم على التوقيع على اتفاق مؤقت يؤدي عملياً إلى إسباغ الشرعية على الوجود المستمر للمستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية. ولأن الإسرائيليين في هذه الحالة سوف يدعون أن إبرام اتفاق مؤقت معهم بالإضافة إلى اتفاقية سلام مع الأردن قد أنهيا سريان اتفاقية جنيف الرابعة، ولذلك سوف يدعون بأن وجود أى مستوطنات أو مستوطنين إسرائيليين بعد إبرام الاتفاق المؤقت مشروع، وبموجب موافقة الشعب الفلسطيني نفسه. مرة أخرى، يجب ألا تفعلوا ذلك سواء في اتفاق

مؤقت أو فى غيره. كيف يمكنكم تفويت الفرصة عليهم؟ يجب العودة إلى السيناريو الذى حددته آنفًا.

١٥٣- وفقًا لهذا السيناريو، فإن كل قوانين ومؤسسات ما قبل ١٩٦٧م تعود لها الحياة والفعالية فى الأراضى الفلسطينية المحررة، كما أفهم ذلك، فإنه وفق هذه القوانين والمؤسسات التى تنظم وضع الأجانب فى الأراضى الفلسطينية، فإن أى إسرائيلى يصر على العيش فى الأراضى الفلسطينية المحررة بعد إبرام الاتفاق المؤقت سوف يخضع لقوانين ما قبل ١٩٦٧م حول وضع الأجانب.

١٥٤- بعبارة أخرى فإنه يمكن صياغة الاتفاق المؤقت بشكل يبين أن المستوطنين لن يطردوا. ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاق المؤقت يجب ألا يسمح صراحة للمستوطنين بالبقاء؛ لأن ذلك يناقض اتفاقية جينييف الرابعة، فإن الحاجة القصوى توجب حفظ حقوقكم وفق اتفاقية جينييف الرابعة، كما هو واضح أعلاه.

١٥٥- وهكذا بالنسبة للمستوطنين الإسرائيليين هناك ثلاثة شروط أساسية لأى اتفاق مؤقت:

١- لا يكون للاتفاق المؤقت أن يسمح صراحة وبلاسم للوجود المستمر للمستوطنين الإسرائيليين فى الأراضى الفلسطينية المحررة.

٢- ومع ذلك، يمكن صياغة الاتفاق المؤقت بطريقة محايدة، بحيث يكون واضحاً أن أى مواطن غير فلسطينى (أى الأجانب) مقيم حالياً فى الأراضى الفلسطينية يمكن أن يستمر فى الإقامة كمقيم.

٣- لكن بقاء أى أجنبى فى الأراضى الفلسطينية المحررة، يجب أن يخضع لقوانين ما قبل ١٩٦٧م وسلطة الحكم الذاتى. والنتيجة النهائية هى أن الإسرائيليين المقيمين حالياً فى مستوطنات سيكون بوسعهم العيش فى الأراضى الفلسطينية المحررة، بشرط أن يكونوا راغبين فى إطاعة قوانين ما قبل ١٩٦٧م وأية قوانين قد تسنها سلطة الحكم الذاتى، وأن يتمتعوا بالحماية المقررة فى القانون الأساسى.

١٥٦- وفى هذا الصدد تريد الحكومة الإسرائيلية طبعاً أن تتأكد من أن المستوطنين الإسرائيليين المقيمين فى الأراضى الفلسطينية المحررة لن يتم التمييز

ضدهم . فى إعلان الاستقلال الفلسطينى الصادر عام ١٩٨٨م ، وفى البيان السياسى الملحق به ، أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى بوضوح أنه لا يميز ضد أحد لأى سبب .

١٥٧ - ولهذا فإن هذا الأمر يمكن معالجته على أساس القانون الأساسى السالف ذكره فى إطار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م ، بعبارة أخرى فإن سلطة الحكم الذاتى سوف يكون لها صلاحيات تشريعية مستقلة لسن التشريعات ، لكن لا تستطيع إصدار أى قانون يناقض الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . إن إدماج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى القانون الأساسى كفيل بحماية الفلسطينيين والإسرائيليين المقيمين فى الأراضى الفلسطينية المحررة ، لكن لن يحمى الإسرائيليين أنفسهم أو بهذه الصفة ، إنه جزء من التشريع المحايد الذى يحمى كل شخص كإنسان ، بصرف النظر عن جنسيتهم . بهذه الطريقة لن يكون بوسع الإسرائيليين أن يدعوا بأنكم قد أسبغتم الطابع القانونى على وجود المستوطنين الإسرائيليين فى الأراضى الفلسطينية المحررة وفق الاتفاق المؤقت .

١٥٨ - وبالطبع فلست خبيراً فى القوانين الفلسطينية التى كانت مطبقة قبل ١٩٦٧م ، لكن أخبرت من جانب محامين فلسطينيين بأن هذه القوانين لا تسمح للأجانب لكى يكونوا مقيمين دائمين . فإذا كان ذلك صحيحاً ، فلكى يكون ممكناً للإسرائيليين أن يعيشوا بعض الوقت فى الأراضى الفلسطينية المحررة ، فإنه يمكن لسلطة الحكم الذاتى أن تصدر تشريعاً ينص على أن غير الفلسطينيين المقيمين على الأقاليم الخاضعة لها يكون لهم الحق فى الاستمرار فى ذلك لمدة خمس سنوات مضمونة (أى المدة المقترحة للاتفاق المؤقت) ، بشرط أن يحترموا القوانين الفلسطينية كغيرهم ، ولكن يتمتعون بالحماية المقررة لهم فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى تدمجه فى القانون الأساسى . إن صدور قانون من سلطة الحكم الذاتى لمدة خمس سنوات يجعل من الواضح أنه إذا استقرت الحكومة الإسرائيلية على ما يسمى بـ «التسوية النهائية» ، فإن كل الأجانب (أى الإسرائيليين) المقيمين فى الأراضى الفلسطينية المحررة عليهم أن يعودوا إلى وطنهم .

يجب ألا يكون هناك مستوطنون إسرائيليون وفق الاتفاق المؤقت

١٥٩ - بالنسبة لهؤلاء المستوطنين، يمكنكم أن توضحوا للإسرائيليين في ذلك الوقت أنه كجزء من التسوية النهائية، ستكون سلطة الحكم الذاتي مستعدة لإصدار قانون يعطى الأجانب المقيمين حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة الحق في الإقامة الدائمة (وضع الأجنبي)، ففي الولايات المتحدة يعنى ذلك الأجانب الذين يحملون «بطاقات خضراء». إن البطاقة الخضراء لسلطة الحكم الذاتي يمكن أن تعمم وفق النظام الأمريكي للإقامة الدائمة «وضع الأجنبي».

١٦٠ - وفق القانون الأمريكي، فالأجنبي المتمتع بالإقامة الدائمة له تقريباً كل الحقوق المقررة للمواطن الأمريكي عدا - أساساً - الحق في التصويت أو شغل المناصب العامة، ولكن هناك بعض القيود الظرفية التي لا علاقة لها بهذا الموضوع. وعلى سبيل المثال، تمنع بعض الولايات الأجانب من أن يقوموا بالتدريس في مدارس الحكومة، لكن الحد الأدنى هو أن المقيم إقامة دائمة في الولايات المتحدة يعامل عادة معاملة المواطنين من الناحية العملية.

١٦١ - الأكثر من ذلك، يمكنكم الإشارة الآن إلى أنه وكجزء من التسوية النهائية، فسلطة الحكم الذاتي مستعدة لإصدار تشريع يتيح للأجانب الحصول على الجنسية الفلسطينية دون التخلي عن جنسيتهم الأخرى. وهكذا فإن الإسرائيليين المقيمين على الأراضي الفلسطينية المحررة يمكن أن يصبحوا مزدوجي الجنسية، وفي هذه الحالة، فلهم كل الحقوق المقررة للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في الدولة الفلسطينية.

١٦٢ - ومن الواضح تماماً، أنه لا وقت للدخول في تفاصيل كل ما يترتب على هذا الاقتراح من تعريفات، ولكن أرى ببساطة الإشارة إلى أن هذه مقدمة تنص على افتراض مؤاده أن سلطة الحكم الذاتي يجب أن تتمتع بصلاحيات تشريعية مستقلة في المقام الأول. ويجب أيضاً الافتراض بأن الإسرائيليين والأمريكيين مستعدون للتفاوض بحسن نية للتوصل إلى حل للمستوطنين، وهذا ليس واضحاً حتى الآن.

١٦٣ - وأخيراً، أكرر عندما أصل إلى الصياغة العملية للاتفاق المؤقت، فإن اللغة يجب أن تكون دقيقة، بحيث لا تسوغ صراحة أن تضاف الشرعية على وجود المستوطنين الإسرائيليين بذاتهم في الأراضي الفلسطينية المحررة. بل إن اللغة التي

يصاغ بها الاتفاق المؤقت يجب أن تكون محايدة، ويجب أن تحتفظوا بحقكم بصورة أو بأخرى. بموجب اتفاقية جينيف الرابعة كما هو موضح أعلاه، وإلا فإن الإسرائيليين قد يدعون مرة أخرى أن الاتفاق المؤقت أدى إلى تقنين وجود المستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحررة.

دعنا نتحول الآن إلى بحث كيف أن الاتفاق المؤقت يجب أن يعالج المستوطنين الإسرائيليين بطرق تتفق مع القانون الدولي.

ثاني عشر: يجب ألا يكون هناك أي

مستوطنات إسرائيلية وفق الاتفاق المؤقت

١٦٤ - وفقاً للسيناريو السالف، سيكون هناك أعداد من المستوطنين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، لكنهم خاضعون للقوانين الفلسطينية بموجب الاتفاق المؤقت. وأنا أشك في أن هذا العدد سيكون كبيراً، ولكنه قد يكون عدداً ما، ويجب أن تتوصلوا إلى درجة من التفاهم الضمني بالنسبة للعدد الأقصى المسموح به.

١٦٥ - وبالمثل فإن تفاهماً ضمناً مماثلاً مطلوب للاتفاق على الحد الأقصى للمستوطنات في التسوية النهائية حتى لا يتم الاعتراف بها صراحة في الوثيقة ذاتها. وعلى أية حال فإن الأجانب المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحررة سوف يخضعون للقوانين الفلسطينية مثل غيرهم. وهذه هي الطريقة التي يعامل بها الأجانب في المجتمع الدولي اليوم. والشئ نفسه يصدق على الإسرائيليين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحررة، سواء طوال سريان الاتفاق المؤقت أو بعد إبرام التسوية النهائية.

١٦٦ - وهذا يقودنا إلى تحليل أين يستطيع المواطنون الإسرائيليون البقاء؟ يمكنهم طبعاً العيش في أي مكان على الأراضي الفلسطينية المحررة الخاضعة لاختصاص وقانون سلطة الحكم الذاتي دون تمييز، بعبارة أخرى وكجزء من اتفاق مؤقت، فإن هؤلاء المواطنين الإسرائيليين لا يجوز أن يُجبروا على مغادرة أماكن إقامتهم الحالية. وبلا شك فإن أعداداً كبيرة من هؤلاء الرعايا الإسرائيليين سوف يختارون العودة إلى إسرائيل. من ناحية أخرى، وبلا شك، سوف يقرر بعضهم البقاء حيث هم، خاصة المتدينين المتعصبين.

١٦٧- ولكن وفق الترتيب المشار إليه أعلاه، لن يكون هناك شيء معترف به اسمه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية في الاتفاق المؤقت نفسه. فكل الأراضي الفلسطينية المحررة وكل السكان المقيمين يجب أن يخضعوا للصلاحيات التشريعية لسلطة الحكم الذاتي والقانون الأساسي. والأرض الوحيدة والشعب الذين لا يخضعون لسلطة الحكم الذاتي، هم أولئك الذين يخضعون لسلطة الجيش الإسرائيلي كسلطة احتلال حربي في إطار القواعد العسكرية التي تنسحب إليها قواتهم كجزء من الاتفاق المؤقت. وهذا يقود إلى تحليل النظام القانوني الدولي الذي يجب أن يسرى على هذه القواعد العسكرية وطواقمهم وفق قانون الاحتلال الحربي.

ثالث عشر: القواعد العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحررة

١٦٨- وفق السيناريو الموضح أعلاه، طالبت بانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية إلى القواعد العسكرية المتمركزة في الأراضي الفلسطينية، هذه القوات العسكرية الإسرائيلية ستظل وفق القانون الدولي للاحتلال الحربي. من ناحية أخرى، فإن الاتفاق المؤقت يجب ألا يوافق صراحة على وجود صريح، ويجب أن تحافظوا على دعاواكم وفق القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كما هو مشار إليه أعلاه، وإلا فإن هذه القوات العسكرية الإسرائيلية سوف تظل إلى الأبد في هذه القواعد العسكرية، ويجب أن توضحوا بشكل أو آخر أن الاتفاق المؤقت لا يستطيع بأية حال إسباغ الشرعية على الوجود المستمر للقوات المسلحة الإسرائيلية في هذه القواعد العسكرية، وأنه في نهاية المطاف عليهم أن ينسحبوا حتى ولو لم تبرم التسوية النهائية.

١٦٩- وأود الآن أن أتصدى لمسألة النظام القانوني الذي يجب أن ينطبق على الإسرائيليين المقيمين في هذه القواعد العسكرية. والحكم القاطع في هذه المسألة ورد في الفقرة ٣٧٤ من الدليل الميداني للجيش الأمريكي السالف الإشارة إليه.

٣٧٤- حصانة موظفي الاحتلال من القانون المحلي

لا يخضع المدنيون والعسكريون لقوات الاحتلال وإدارة الاحتلال والأشخاص

المرافقين لهم للقانون المحلى أو لاختصاص المحاكم المحلية للإقليم المحتل ما لم ينص على ذلك صراحة من جانب الموظف المسئول عن القوات المحتلة أو إدارة الاحتلال، ويجب أن يتأكد المحتل أن هناك نظاماً ملائماً من القانون الموضوعى ينطبق على هؤلاء الأشخاص، وأن المحاكم القائمة تفصل فى المنازعات المدنية التى تكون طرفاً فيها، وكذا الجرائم المرتكبة من جانبهم.

١٧٠- وهكذا فإن كل الإسرائيليين المقيمين فى هذه القواعد العسكرية يخضعون للسيطرة والاختصاص الإسرائيلى. وفى هذه الظروف، يجب أن تعترفوا فى الاتفاق المؤقت بحق الحكومة الإسرائيلية فى أن تطبق أيّاً من قوانينها المدنية على المدنيين المقيمين فى هذه القواعد العسكرية، وطبقاً لقوانين الحرب فإنه يفترض أن تكون هذه القوانين جزءاً من نظام الاحتلال العسكرى بصرف النظر عما يراه الإسرائيليون. النقطة الحاسمة هى أنكم لا يجب أن تقبلوا تطبيق القوانين الإسرائيلية المدنية على أى مدنيين يقيمون فى هذه القواعد العسكرية.

١٧١- كما ترون بوضوح من الجملة الأولى فى الفقرة ٣٧٤، تسمح قوانين الحرب لـ«المدنيين والإداريين من قوات الاحتلال ومن يصاحبهم» بالعيش فى تلك القواعد العسكرية الإسرائيلية.

بكلمات أخرى، سيكون مسموحاً للمدنيين الإسرائيليين بالعيش فى تلك القواعد العسكرية، بشرط أن يتنموا أو يتبعوا القوات العسكرية أو «إدارة قوات الاحتلال». ومن ثم فللإسرائيليين حق وجود «إدارة الاحتلال» من موظفين مدنيين وعائلاتهم.

١٧٢- لا يمكنكم الموافقة تحت أى ظرف على أن إدارة الاحتلال على هذه القواعد العسكرية الإسرائيلية لها أى اختصاص على الأراضى الفلسطينية المحررة، أو على الشعب المقيم فيها، ولكن تحت شعار إدارة الاحتلال، كما تم تعريفه بعناية، فإنه من الممكن لكم أن تقبلوا وجود عدد معين من المدنيين الإسرائيليين المقيمين فى هذه القواعد العسكرية، بشرط أن يكونوا من الموظفين المدنيين لقوات الاحتلال أو لإدارة الاحتلال، يضاف إلى ذلك أن الجملة الأولى من الفقرة ٣٧٤ تتصور أن هؤلاء الموظفين المدنيين يمكن أن يتمتعوا فى القواعد العسكرية بالحق فى اصطحاب أشخاص معهم، أى عائلاتهم.

١٧٣ - وهكذا من الممكن التوصل إلى ترتيب يمكنكم به قبول بعض أفراد من المدنيين الإسرائيليين وأسرههم في هذه القواعد الإسرائيلية العسكرية كجزء من الاتفاق المؤقت. وبالطبع فإنكم تحتاجون إلى التوصل إلى نوع من الاتفاق الضمني بالنسبة للعدد الأقصى «للمدنيين الإسرائيليين» و «الأشخاص المرافقين لهم»، الذين يمكن لهم البقاء في هذه القواعد العسكرية الإسرائيلية، ولا يجب أن توافقوا كتابة على عدد معين من المدنيين الإسرائيليين لكن هناك بعض الآليات التي يمكن تطبيقها بشأن عدد يتفق عليه بشكل مرض.

١٧٤ - العسكريون والمدنيون المقيمون في هذه القواعد العسكرية يخضعون للقوانين العسكرية لإسرائيل، وهذا يشير السؤال التالي، ما القوانين التي تطبق على مدنيين أو عسكريين خلال تنقلهم بين إسرائيل وهذه القواعد في الأراضي الفلسطينية المحررة؟ ليس هناك فائدة من الدخول في بحث تفاصيل التداخل بين اختصاص سلطة الحكم الذاتي والجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالإسرائيليين المدنيين والعسكريين وتابعيهم المقيمين في هذه القواعد العسكرية عندما يتنقلون بين إسرائيل وهذه القواعد، وهذه النقطة يجب البحث فيها بدقة.

١٧٥ - لا وقت في هذه المذكرة الموجزة لبحث هذه المسألة بالتفصيل، بل ما نحن بحاجة إلى عمله هو أن يدرس أحد خبراءكم الاتفاقية المؤقتة التي للقوات المتحالفة في مدينة برلين قبل توحيد المدينة كجزء من اتفاق شامل لتوحيد ألمانيا. وحتى إبرام تلك الاتفاقية كانت برلين أرضاً محتلة خاضعة للسيادة التامة والرقابة للمحتلين العسكريين لكل من الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي.

١٧٦ - ولذلك فإن وضع برلين ليس مماثلاً؛ لأنه وفقاً للقانون الدولي فإن الدول الكبرى تمارس فعلاً سيادة قانونية على برلين على أساس اقتسامها. وبالمقارنة يجب ألا تقبلوا أيًا مما تدعيه إسرائيل من أن لها حقوقاً سيادية أو دعاوى على هذه القواعد العسكرية. وتخضع إسرائيل للقانون الدولي للاحتلال الحربي في هذه القواعد العسكرية، ولذلك فإن السابقة القانونية الدولية بشأن برلين قبل توحيدها يجب أن تبحث بدقة بالنسبة لحقوق المرور للدول الأربع الكبرى من برلين وإليها. مرة أخرى، ومهما كانت نتائج هذا البحث يجب الأخذ في الاعتبار أن الدول الأربع الكبرى تتمتع بسيادة دولية قانونية على مدينة برلين بشكل مشترك، بينما لا تسمح إسرائيل بأى سيادة قانونية أو دعاوى بالسيادة على هذه القواعد العسكرية.

١٧٧ - يجب أن تبحثوا إلى جانب ذلك الاتفاق الخاص بوضع القوات بين الولايات المتحدة وألمانيا الفيدرالية بشأن تمرکز القوات الأمريكية والموظفين المدنيين وتابعيهم في ألمانيا الفيدرالية . مرة أخرى ، فإن هذا الموقف ليس مشابهاً بدقة ؛ لأن القواعد الأمريكية في ألمانيا ليست موجودة هناك وفقاً للقانون الدولي للاحتلال العسكري ، ولكنها موجودة بموجب اتفاقية مبرمة بين دولتين ذاتي سيادة ؛ ولذلك فإنه يمكن عرض إبرام اتفاق لوضع القوات مع إسرائيل على غرار الاتفاقية بين الولايات المتحدة وألمانيا الفيدرالية بشأن تمرکز القوات الأمريكية وتابعيهم في ألمانيا ، لكن هذا الأمر يتطلب بحثاً أوفى من جانب خبراءكم قبل الإعلان عن رأي قانوني بشكل أو بآخر حول وجهته وفق القانون الدولي . مرة أخرى ، فإنكم لا تريدون تقنين الوجود الإسرائيلي في أراضيكم كجزء من اتفاق مؤقت وغيره .

رابع عشر: هل يسمح للقوات المسلحة الإسرائيلية بأن تنسحب إلى المستوطنات الحالية كجزء من اتفاق مؤقت ؟

١٧٨ - هذه الملاحظات تقودنا إلى جوهر المشكلة : هل يمكن لاتفاق مؤقت أن يسمح للقوات المسلحة الإسرائيلية أن تنسحب إلى بعض المستوطنات الحالية ، وأن تؤسس بذلك قواعد عسكرية هناك ؟ نظرياً ، قد يكون ذلك ممكناً ، ولكن ذلك يجب أن يتم بحذر ، وإلا فإنكم تخاطرون بفقدان السيطرة السيادية على هذه القواعد / المستوطنات إلى الأبد .

١٧٩ - أولاً: يجب صياغة الاتفاق المؤقت بطريقة محايدة ، لكي يشير إلى أنكم لستم بأية حال تقرون أو تقنونون المستوطنات الإسرائيلية القائمة حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وعلى سبيل المثال ، فإن الاتفاق المؤقت يمكن أن يشتمل على تحديد جغرافي دقيق للأماكن التي سوف تنشأ فيها هذه القواعد العسكرية بالنسبة لخطوط الطول والعرض دون ذكر أسماء المدن والقرى أو شيء من هذا القبيل .

١٨٠ - ثانياً: يجب أن يكون واضحاً أن أي مدنيين يظلون في هذه القواعد العسكرية هم «أشخاصاً مدنيين» مرتبطين بالقوات الإسرائيلية المحتلة أو بإدارة الاحتلال مع أسرهم . ولا يمكنكم الموافقة على وجود أي من هؤلاء المدنيين في هذه

القواعد العسكرية دون أن يكون ذلك إخلالاً باتفاقية جنيف الرابعة، وبذلك فإنكم من حيث الواقع تسبغون الشرعية على المستوطنين والمستوطنات، وأنتم يجب ألا تفعلوا ذلك بأى شكل .

١٨١ - ثالثاً: يجب أن تدركوا أن هناك مخاطر كبيرة فى أن تدعى إسرائيل سيادة قانونية على هذه القواعد العسكرية إذا كانت قائمة فى أراض أنشئت فيها المستوطنات اليوم . فإذا وافقتم على هذا الترتيب دون حفظ حقوقكم ودعاواكم وفق اتفاقية جنيف الرابعة والقرار ٢٤٢ وكما هو موضح أعلاه، فإن الإسرائيليين سيزعمون أن الاتفاق المؤقت الذى يسمح لهم بإنشاء قواعد عسكرية فى الأراضى التى تقيم فيها مستوطنات فى مدينة . . . سوف يشكل بمعنى واقعى - وإن لم يكن بمعنى قانونى - اعترافاً بشرعية دعاواهم فى هذه المستوطنات .

١٨٢ - وقد يدعى الإسرائيليون أنهم أكدوا دعاواهم فى هذه المستوطنات فى ضوء القانون الدولى والممارسات الدولية، وفق حجة «يهودا بلوم» الخاصة بالتراجع المفقود وأنتم تعلمون هذه الدعاوى . سوف يزعم الإسرائيليون حينئذ أن فشلكم فى دحر دعاواهم يرقى إلى درجة القبول الواقعى بهذه الدعاوى . ويختم الإسرائيليون حججهم بالإشارة إلى أنكم سكتكم فعلاً على دعاواهم عن طريق السماح لهم بإنشاء قواعد عسكرية فى المستوطنات القائمة حالياً .

١٨٣ - فإذا لم تكونوا حذرين فإن الاتفاق المؤقت الذى يسمح بانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية إلى قواعد عسكرية على مستوطنات مدنية غير مشروعة يمكن أن يسبغ الشرعية على المستوطنات، فتفقدون إلى الأبد السيطرة على هذه الأراض . وإلى جانب هذه الدعاوى، فإن الإسرائيليين سوف يتمسكون أيضاً بمذاهب التقادم المسقط للحق؛ لكى يبرروا دعاواهم فى السيادة على هذه القواعد والمستوطنات كجزء من التسوية النهائية على حقوقكم ودعاواكم وفق اتفاقية جنيف الرابعة والقرار ٢٤٢ كجزء من أى اتفاق مؤقت بالشكل الموضح أعلاه .

١٨٤ - وحتى ذلك قد لا يكون كافياً لحفظ حقوقكم السيادية فى هذه القواعد العسكرية، والمؤكد أن من مصلحتكم أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى قواعد

عسكرية لا علاقة لها بالمستوطنات الإسرائيلية الحالية، وهذا الترتيب سوف يوفر لكم حماية أفضل.

١٨٥ - في هذا الصدد يجب أن تهتموا بالسابقة المؤسفة للموقف في قبرص كجزء من الاتفاقيات التي أعلنت استقلال قبرص. فالقبارصة أنفسهم كان عليهم أن يوافقوا على أن تقوم بريطانيا بالاحتفاظ بالقواعد العسكرية في قبرص، وأن تخضع هذه القواعد العسكرية للسيطرة السيادية البريطانية، بعبارة أخرى، فالقواعد العسكرية البريطانية في قبرص كانت أراضي بريطانية وليست أراضي قبرصية وفق القانون الدولي، وأنتم لا تريدون أن يحدث ذلك للقواعد الإسرائيلية في فلسطين سواء كجزء من تسوية نهائية أو غيرها.

١٨٦ - بل إن وضع القواعد العسكرية البريطانية في قبرص أسوأ من وضع القوات الأمريكية في منطقة قناة بنما القديمة. وبموجب اتفاقية قناة بنما كان للحكومة الأمريكية حقوق في منطقة قناة بنما «كما لو كانت سيادية»، وقد صيغت هذه اللغة بدقة حتى تظهر بوضوح أن الحكومة الأمريكية لم تكن واقعياً أو قانونياً هي صاحبة السيادة في منطقة قناة بنما. هذا التمييز المهم مهد الطريق لاتفاقية ١٩٧٧م بشأن منطقة قناة بنما التي تطالب الحكومة الأمريكية بسحب قواتها بنهاية القرن. والواضح أن هذه قضية مفتوحة ما إذا كانت الحكومة الأمريكية سوف تنسحب من بنما، لكن على الأقل كانت المعاهدات واضحة في أن الحكومة الأمريكية يجب أن تنسحب بحلول عام ٢٠٠٠م.

١٨٧ - بالمقارنة، فإن القواعد العسكرية البريطانية في قبرص هي أراضي بريطانية ذات سيادة مثل لندن. وأنتم لا تريدون أن يحدث ذلك مع القواعد العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات في فلسطين، أن تصبح تماماً مثل تل أبيب.

١٨٨ - وفي هذا المقام وعند هذا الحد فإن حكومة العمل برئاسة رابين قد التزمت بما يسمى «خطة ألون»، وأنتم لا تريدون توقيع اتفاق مؤقت يؤدي إلى «خطة ألون» كتسوية نهائية. ولكن «خطة ألون» يمكن أن تكون الحد الأدنى لخطة رابين، ومرة أخرى لكي تمنعوا ذلك، يمكن الاحتفاظ بحقوقكم وفق اتفاقية جينيف الرابعة وكذلك دعاواكم وفق القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ كجزء من أى اتفاق مؤقت.

خامس عشر: القدس والاتفاق المؤقت

١٨٩ - يشجعكم الإسرائيليون والأمريكيون على تأجيل بحث وضع القدس حتى الوضع النهائي، ولكن هذه مصيدة لكم، ولا يجوز أن تقعوا فيها. والسبب في أن هذا الاقتراح مصيدة هو أن اتفاقية الإيجار والبيع لعام ١٩٨٩ م تدعو إلى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس بحلول يوليو ١٩٩٦ م.

١٩٠ - اتفاق السفارة بنى على أساس «تعديل هيلمز» الذي كان أساساً لقانون أمريكي يرخص بالتفاوض حول هذه الاتفاقية بين إدارة ريجان وإسرائيل. وقد سبق لى أن حللت الجوانب غير القانونية المرتبطة بهذه الاتفاقية، و«تعديل هيلمز» بمذكريتين كتبتهما لعضو الكونجرس لى هامليتون رئيس اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط فى مجلس النواب، ونشرت فى مجلة العلاقات العربية الأمريكية^(٣) ولن أكرر أياً من هذين التحليلين هناك؛ لأن لديكم هاتين المذكريتين فى ملفاتكم.

١٩١ - يكفى القول: إن اتفاقية السفارة وتعديل هيلمز يطالبان بأن تنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بحلول يوليو ١٩٩٦ م، وقد صدر تعديل هيلمز كقانون بمعرفة السيناتور جيسى هيلمز نيابة عن لجنة الإيباك (لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية). وهدف القانون بوضوح هو التأكيد على أن تنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس خلال عام ١٩٦٦ م وهو عام الانتخابات الأمريكية.

١٩٢ - ويلاحظ أن التوقيت ليس مصادفة. فى يوليو ١٩٩٦ م هو وقت مؤتمر الحزب الجمهورى وقبل مؤتمر الحزب الديموقراطى مباشرة خلال عام الانتخابات أى قبل الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر ١٩٩٦ م، ومن الواضح أنه لكى يصبح رئيساً ويحصل على المساندة السياسية والاقتصادية من الإيباك والأمريكيين اليهود فإنه على الرئيس كليتون أن ينقل السفارة من تل أبيب للقدس فى يوليو ١٩٩٦ م حينما يكون الضغط عليه للقيام بذلك كاسحاً.

١٩٣ - وكما تعلمون، فإن نفوذ الإيباك على كليتون هائل على أية حال. إن برنامج الحزب الديموقراطى الذى انتخب على أساسه كليتون يدعو إلى ذلك

أيضاً. وليس من الحكمة بالنسبة لكم تجاهل هذه الحقائق السياسية المحلية المتعلقة بالقدس في الاتفاق المؤقت، وإلا فإن شعبكم سوف يخسر كل القدس إلى الأبد.

١٩٤ - ولهذا السبب، فإن خلاصتي أنه يجب عليكم التعامل مع تعديل هيلمز وقانون السفارة الآن. لا يمكنكم الانتظار لما يسمى «التسوية النهائية» لأنكم قد لا تبدأون حتى مفاوضات التسوية النهائية حتى يوليو ١٩٩٦م أو لا تبدأونها أصلاً. وعلى الأكثر فإنكم قد تدخلون عملية التفاوض حول التسوية النهائية في يوليو ١٩٩٦م عندما يكون الرئيس كلينتون قد نقل فعلاً السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، كما يطلب ذلك تعديل هيلمز وهذه الاتفاقية، حتى يمكنه أن يؤمن إعادة انتخابه، ومن ثم يصادر على دعاواكم في القدس؛ ولذا يجب عليكم السعي لمقاومة تعديل هيلمز واتفاقية السفارة الآن قبل أن يصبح الزخم السياسي كاسحاً.

١٩٥ - وحتى الآن فإن وزارة الخارجية الأمريكية قد أعطت تطمينات شفوية وعلى مستوى منخفض تماماً بأنه لا يجب القلق حيال تعديل هيلمز والاتفاق، وبالطبع هذا كله كلام فارغ وكذب، فيجب أن يكون هناك ضمان قاطع بأن الحكومة الأمريكية لن تنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ما لم، وحتى، التوصل إلى تسوية نهائية، وبعد تنفيذها بطريقة مقبولة للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. هناك العديد من الطرق يمكن بواسطتها منح هذا الضمان، ولن أكلف نفسي مشقة الدخول في هذه الطرق الآن.

١٩٦ - والحد الأدنى هو أنه إذا لم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة لتعطيتكم ضماناً مطلقاً قوياً بأنها لن تنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس حتى بعد تنفيذ التسوية النهائية، فإنكم تعلمون أن الحكومة الأمريكية لا تتفاوض معكم بحسن نية. هذا هو أقل ما يفعله الأمريكيون لكم؛ لكي يسهلوا عقد الاتفاق المؤقت. وإذا لم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة لإعطائكم هذا الضمان بشأن القدس، فإنكم تعلمون أن الأمريكيين مستعدون لبيعكم للإسرائيليين بشأن القدس وكل شأن آخر من هذا القبيل.

١٩٧ - في هذا الصدد من المهم تزويد كل من الأمريكيين والإسرائيليين ببعض الأفكار حول ما تفكرون فيه بشأن شكل التسوية النهائية حول القدس، والعودة إلى دراسة الخارجية الأمريكية السالف ذكرها، لا يوجد مثال تاريخي على ترتيب

انتقالى ناجح ما لم يكن لدى الأطراف تفاهم حول التسوية النهائية، وينطبق المبدأ نفسه على القدس .

١٩٨ - فى هذا الصدد سبق أن كتبت مقالاً بعنوان : «مستقبل السلام فى القدس» بلورت فيه الاقتراح حول مدينة القدس الذى يلبى المتطلبات المعلنة لإسرائيل والولايات المتحدة والمجلس الوطنى الفلسطينى والقاتيكان، لا يهم أن أكرر هذا التحليل ما دمت جعلت هذه المقالة فى متناول يد أعضاء الوفد، لكن إذا كانت لديكم أسئلة بشأنه، فلكم حرية الاتصال بى .

١٩٩ - ومرة أخرى فقد أوصيت بشدة بأن تقدموا بعض الأفكار حول ما تعتقدون أنه يمكن أن يكون تسوية نهائية حول مدينة القدس . وكما أشارت بوضوح دراسة الخارجية الأمريكية، لن يكون هناك ترتيب انتقالى ناجح ما لم يكن لدى الأطراف تفاهم حول التسوية النهائية .

٢٠٠ - وتعلم الخارجية الأمريكية ذلك، وأن الإسرائيليين يعلمون ذلك، هو بالذات ما يريدونكم أن توقعوا عليه فى اتفاق مؤقت دون تفاهم حول التسوية النهائية بما فيها القدس، فهم لا يريدون نجاح الاتفاق المؤقت، بل إنهم يريدون أن يصبح الاتفاق المؤقت الحل النهائى للشعب الفلسطينى . إن الأمر متروك لكم لكى لا تسمحوا بحدوث ذلك .

سادس عشر: الخاتمة

٢٠١ - هذه المذكرة القانونية كتبت لكى تقدم لكم بعض الإشارات حول كيفية التفاوض على الاتفاق المؤقت وصياغة وضمان أن الدولة الفلسطينية المستقلة سوف تظهر يوماً فى الأراضى الفلسطينية، بصرف النظر عما يفعله الأمريكيون والإسرائيليون .

لا يمكن لكم أن تثقوا فى تأكيداتهم الشفوية، بل يجب أن تدرسوا بدقة عنوان وتفصيل كل شىء مكتوب يقدمونه لكم، وأن تدققوا فى كل كلمة يخبركم بها الأمريكيون والإسرائيليون على أساس ما يسمونه «نقاط الحديث» .

٢٠٢- هؤلاء الناس ليسوا أغبياء ، فهم يعرفون تمامًا ما يفعلون ، لديهم أفضل المحامين في العالم ، ينصحونهم بسلسلة ذكية من الإجراءات لكي يستعدوا شعبكم إلى الأبد . ولكم أن ترفضوا هذه السلسلة بينما تمدون لهم في نفس الوقت يد السلام والصداقة ، وهو ما تفعلونه بالفعل طوال السنوات الأربع الماضية على الأقل . وبالطبع لا يمكنكم أن تستمروا في مد يد الصداقة والسلام إلى الأبد ، ولكن لا يجوز لكم بأية حال أن تضعوا أيديكم في الفخ ، فإذا سقطت أيديكم ولو مرة واحدة في الفخ ، فلن يمكن إنقاذ شعبكم وأرضكم .

٢٠٣- أعرف أن تلك قرارات صعبة لا مفر من اتخاذها ، وقد بذلت أقصى جهدي في فترة محدودة ودونت بحثًا مفصلاً لكي أقدم لكم أفضل توجيه ممكن في المفاوضات حول هذا الاتفاق المؤقت بموجب القانون الدولي .

وإذا كان لديكم أية أسئلة أخرى فسوف أكون سعيداً بلقائكم شخصياً في واشنطن/ عمان/ القدس / رام الله ، أو مع القيادة السياسية للشعب الفلسطيني في تونس لمناقشة هذه الأمور . إنني تحت تصرفكم ، وأنتظر تعليمات أخرى .

لعل الله ينصركم وينصر شعبكم في هذا الوقت العصيب في تاريخ أمتكم

المخلص

فرانسيس بويل

أستاذ القانون الدولي

الهوامش

1. George W. Ball & Douglas B. Ball, The Passionate Attachment 63 (1992).
2. 74 American Journal of International Law 858-89, at 865 (1980).
3. American-Arab Affairs, No. 30, at 125-38 (Fall 1989).